وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة آكلي محند أولحاج البويرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية (شعبة التاريخ)

مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث.

موسومة بـــ:

السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر1830م/1873م .

إعداد الطّالب :
- صلاح الدين عميري

تحت إشراف الدكتورة :
- عائشة حسيني

السّنة الجامعية :2016م / 2017م

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة آكلي محند أولحاج البويرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية (شعبة التاريخ)

مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث.

موسومة بـــ:

السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر1830م/1873م.

إعداد الطّالب :
- صلاح الدين عميري

تحت إشراف الدكتورة :
- عائشة حسيني

السّنة الجامعية :2016م / 2017م

شكر وعرفان

اشكر الله عز وجل الذي منى علينا بإتمام هذا العمل واعترافا منا بالجميل نتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساهم في إتمام هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة الدكتورة حسيني عائشة ، على كل ما بذلته معي من جهد فلولا توجيهاتها الدائمة ونصائحها الصائبة لما كان لهذا العمل أن يرى النور كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم وساعد في إتمام هذا العمل بداية من زملاء الدراسة والى كل عمال المكتبات .

إهداء

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي....أمي

إلى من علمني العطاء بدون إنتظار، إلى من أحمل أسمه بكل إفتخار ...أبي.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء من قاسموني أحضان المحبة والإيخاء، إلى كل الزملاء والزميلات كل باسمه الخاص.

إلى كل من ساعدني في العمل وإلى كل من سقط من ذاكرتي سهوا.

أهدي هذا العمل.

صلاح الدين عميري.

خطة البحث.

الفصل التمهيدي .

طبيعة الملكية أثناء العهد العثماني .

1-**الملكية الخاصة .**

2-**أراضي البايلك.**

3-**الأراضي المشاعة.**

4-**أراضي الوقف.**

5-**أراضي الموات.**

الفصل الأول

الاستعمار الفرنسي للجزائر وبداية التحول في قوانين وتطبيقات الملكية العقارية 1830م/1873م.

1 : **الاحتلال الفرنسي للجزائر.**

1-**اسباب الاحتلال.**

1-1- الأسباب السياسية.

1-2- الاسباب العسكرية.

1-3- الاسباب الدينية.

1-4- الاسباب الاقتصادية.

2- **احتلال الجزائر :**

2: **السياسة العقارية الفرنسية من 1830م-1848م.**

2-1-**مسألة الملكية خلال مرحلة الاحتلال الضعيف.**

2-2-**قرار 08 سبتمبر 1830م.**

2-3-**مرسوم 22 جويلية 1834م.**

3-**السياسة الفرنسية في مرحلة الاحتلال المحدود من 1834م/1840.**

- 3-1-قرار 27 ديسمبر1836م.

2-3- قرار 01 سبتمبر 1840م (قانون الحجز).

4 -**مشروع الاحتلال الشامل أو الكلي والسياسة العقارية الفرنسية بالجزائر 1841م-1848م.**

4-1- **التشريعات .**

أ- قرار 03/30 /1841م

ب- مرسوم 01 اكتوبر 1844م(تنظيم المبادلات العقارية).

ج-مرسوم 31 اكتوبر 1845م.

د- مرسوم 21 جويلية 1846م (اثبات ملكية الأرض بواسطة سندات).

هـ- مرسوم 19 سبتمبر 1848م.

4-2-**نظريات الاستلاء على الأرض .**

3 : **سياسة الجنرال بيجو.**

3-1- التعريف بشخصية الجنرال بيجو .

3-2- سياسة بيجو الاستيطانية.

3-3- أثار وانعكاسات سياسة الجنرال بيجو على المجتمع الجزائري .

4: **السياسة العقارية الفرنسية من 1851م/1873م.**

4-1- **قانون 16 جوان 1851م وسياسة الحصر.**

أ- قانون 16 جوان 1851م

ب- سياسة الحصر

4-2- السياسة العقارية الفرنسية من 1860م/1873م.

أ - القرار المشيخي .

ب - قرار سيناتوس كونسولت وتطبيقاته.

ج - قانون وارني 1873م(فرنسة المبادلات العقارية).

الفصل الثاني: أثر التشريعات العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري وموقف الجزائريين منها .

1: أثرها على الاقتصاد التقليدي االجزائريين .

1-1-دخول الاقتصاد النقدي.

1-2- بداية التعامل الربوي.

1-3- المجاعات.

2: النتائج الاجتماعية و الثقافية على المجتمع الجزائري .

2-1- تأثر الحياة الثقافية للمجتمع الجزائري.

2-2- تحول نمط الحياة التقليدية(البدو).

2-3- تفتيت البنى الاجتماعية التقليدية.

2-4- ظاهرة الهجرة.

3: نماذج من ردود الافعال الجزائرية (المقاومة)على السياسة العقارية الفرنسية .

3-1-ثورة سكان البابور1864م.

3-2- ثورة أولاد سيدي الشيخ1864م/1869م.

3-3-ثورة المقراني1871م.

قائمة المختصرات.

ج - الجزء.

ط- الطبعة.

ط خ – طبعة خاصة.

ب ط – بدون طبعة.

د م ج – ديوان المطبوعات الجامعية.

تق – تقديم .

تر – ترجمة.

ش و ن ت – الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .

د ت – دون تاريخ.

م و د أ – المركز الوطني للدراسات والأبحاث

أ م و د ت – في الحركة الوطنية

مقدمة

مقدمة:

أدركت فرنسا منذ بداية الاحتلال بأن مستقبلها الاستعماري بهذه البلاد مرتبط بكثير من المسائل، ولعل أهمها مسألة الاستيطان ، كما أن نجاح عملية الاستيطان يتوقف على قدرة فرنسا في توفير الأراضي المناسبة لهذا الغرض للمستوطنين بمختلف جنسياتهم الأوروبية ، ولهذا أقدمت السلطات الفرنسية المدنية منها أو العسكرية على اغتصاب الأراضي ونزعها من أيدي الجزائريين بمختلف الطرق والأساليب ، محاولة في كل مرة تبرير أفعالها بادعاءات مختلفة وهمية، منها أن مختلف الأراضي قبل دخولها واحتلالها للبلاد كانت شاغرة غير مستغلة ،حيث أن السلطات الاستعمارية لجأت منذ الأيام الأولى للاحتلال إلى استخدام قواتها العسكرية لكي تفرض هيمنتها على كامل أرجاء البلاد وقمع الأهالي المدافعين عن أرضهم .

لتنتقل بعد ذلك إلى عمليات النهب وسلب الأراضي من أصحابها لتتبع ذلك بمجموعة من القوانين والقرارات التي كانت تهدف من خلالها إلى تقنين عمليات سلبها لمختلف أراضي السكان ، ونقل ملكيتها إلى المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين ،وقد استعملت كل إمكانياتها المادية والبشرية لإنجاح عملية الاستيطان وتوفير شروط الاستيطان وفي مقدمتها نزع الأرض.

وقد كانت مسالة الملكية العقارية بمختلف جوانبها هي جوهر التطور عند المجتمعات ، لأنها تمثل لب النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي معا ، بهذا أصبحت الأرض هي القضية الأولى والنقطة الأهم لدى السلطة الاستعمارية وعليها كان الصراع من اجل تطبيق السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وإيمانا مني لمدى أهمية الدراسة حول هذا الموضوع وفهم جوانب السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر فقد اخترت موضوع بحثي في هذا المجال تحت عنوان السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر من 1830 إلى 1873م.

ويعتبر هذا النوع من الدراسة ذا أهمية كبيرة في معرفة جوانب من تاريخ بلادنا ، ويأتي هذا البحث كمحاولة للوقوف على مختلف الأساليب والطرق التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية لنهب الأراضي من أيدي الجزائريين وتسهيل انتقالها إلى الأوروبيين .

ولقد وقع اختياري على هذا الموضوع لجملة من الأسباب الذاتية منها و الموضوعية فالذاتية تتمثل في رغبتي الشخصية في دراسة المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية خلافا للمواضيع السياسية البحتة، أما الموضوعية فتتمثل في قلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية التي تتناول مثل هده المواضيع وان وجدت فهي عبارة عن دراسات جزئية تتناول فترة قصيرة أو منطقة جغرافية معينة، ويبقى أهم ما كتب في حدود علمنا حول موضوع الصراع الجزائري الفرنسي بشان الملكية العقارية الأطروحة التي أعدها الباحث عدة بن داهة و الموسومة بالاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر لدا يمكن القول بان الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المتعلقة بالفترة الاستعمارية ما تزال بحاجة إلى المزيد من الدراسة و البحث ، و عليه يأتي بحثي هذا كمحاولة لاثراء معلوماتي حول مسألة الملكية العقارية.

كما شكلت مسألة الملكية العقارية في الجزائر عائقا كبيرا أمام الإدارة الفرنسية لتحقيق أهدافها واستكمال مشروعها الاستعماري ولهدا فالإشكالية المطروحة للبحث هي:

ما هي السياسة العقارية الفرنسية المنتهجة من طرف الإدارة الاستعمارية في الجزائر من 1830م حتى 1873م، وما أثرها ونتائجها على المجتمع الجزائري ؟

ويندرج تحت هده الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

- كيف كانت وضعية الملكية العقارية في الجزائر قبيل الاحتلال ؟
- ما هي أهداف السياسة العقارية الفرنسية، وما هي الأساليب والقوانين المنتهجة لتحقيقها؟

- ما مدى تأثيرها على المجتمع الجزائري ؟ وما هي أبرز ردود الأفعال الجزائرية تجاهها؟

و في هذه الدراسة أتبعت منهجا تاريخيا وصفيا يقوم على استخراج المادة التاريخية من مصادرها و مراجعها و توثيقها، و مراعاة للأمانة العلمية وبما أن الحدث التاريخي يتطلب العودة إلى الماضي وتحليل ووصف الواقعة و ربطها بالأحداث المرتبطة بها و مسايرة تطوراتها، فقد كان للمنهجين الوصفي و التحليلي النصيب المعتبر في هذه الدراسة فحرصت على توظيفه.

وللإجابة على هده التساؤلات قمت بتقسيم البحث إلى فصلين بالإضافة إلى فصل تمهيدي للبحث.

أما الفصل التمهيدي فقد جاء بعنوان طبيعة الملكية العقارية في الجزائر أثناء العهد العثماني وقد اشتمل هذا الفصل على مختلف الأنواع من ملكية الأراضي التي كانت معروفة في الجزائر وهي الملكية الخاصة ، أراضي البايلك ، أراضي الوقف ، أراضي المشاعة ، وأراضي الموات .

أما الفصل الأول فقد جاء بعنوان الاستعمار الفرنسي للجزائر وبداية التحول في قوانين وتطبيقات الملكية العقارية من 1830م إلى غاية 1873م.

وقد تم تقسيمه إلى أربع مباحث تطرقنا في المبحث الأول للاحتلال الفرنسي للجزائر واستعرضنا من خلاله الأسباب الحقيقية للاحتلال منها السياسية والعسكرية والاقتصادية الخ

و وصولا إلى سقوط الجزائر رسميا في أيدي الاستعمار الفرنسي ومعاهدة الاستسلام

أما المبحث الثاني من الفصل الأول فقد عنون بالسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر من 1830م إلى غاية 1834 م وقد جاء فيه مسألة الملكية خلال مرحلة ما يعرف بالاحتلال الضعيف وبينا أهم القوانين الفرنسية الخاصة بالملكية العقارية في هده الفترة منها قرار 08-

1830-09م ومرسوم 1830-07-22م وكيف استعملتها فرنسا من أجل السيطرة على أراضي الجزائريين ، تحدثنا فيه أيضا عن السياسة العقارية خلال مرحلة الاحتلال المحدود من 1830م -1840م أيضا وضحنا فيه القوانين التي سنتها الإدارة الاستعمارية تجاه قضية الملكية مثل قانون 1836-09-27م وأيضا قانون 1840-09-01.

المبحث الثالث تكلمت فيه عن سياسة الجنرال بيجو وما هي نظرته للملكية العقارية في الجزائر، ومشروعه الاستيطاني في المنطقة وأهم النتائج والآثار المترتبة عن السياسة التي اعتمدها بيجو في الجزائر .

أما المبحث الرابع عنون بالسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر من 1851 م والى غاية 1873م ، تكلمنا فيه عن قانون 16جوان 1851م وسياسة الحصر، إضافة إلى السياسة العقارية 1860م حتى 1873م والقرار المشيخي وقانون وارني 1873م.

الفصل الثاني جاء بعنوان أثر التشريعات العقارية على المجتمع الجزائري، تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث تكلمت في الأول عن تأثر الاقتصاد التقليدي للأهالي والتغيرات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري جراء القوانين العقارية الفرنسية .

أما المبحث الثاني فقد تكلمت عن النتائج الاجتماعية والثقافية المترتبة عن السياسة العقارية الفرنسية وأثرها على الجزائريين ، أما المبحث الثالث فخصص لأهم ردود الأفعال الجزائرية تجاه السياسة الفرنسية وبعض المقاومات التي قامت ضدها.

و لأجل تحليل و استقراء أحداث هذه الفترة اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع رغم قلتها، فقد حاولت وفق ما توفر لدي أن أجمع و أحلل ما قدمته بعض الكتابات التي أراها أساسية لبحثي أذكر منها:

- كتاب صالح العنتري : مجاعات قسنطينة الذي يعتبر مصدرا مهما حول المجاعة التي ضربت الجزائر في القرن 19.

- كتاب **تكون التخلف لعبد اللطيف بن آشنهو** الذي يمثل المرجع الهام في تحليل تداعيات السياسة العقارية الفرنسية على الجزائر.

- كتاب **عدي الهواري** بعنوان الإستعمار في الجزائر – **سياسة التفكيك الإقتصادي و الإجتماعي** (1830- 1900م)- الذي أفادني كثيرا في مقاربة تاريخية للجزائر مرحلة ما قبل الاحتلال و الجزائر فترة (1830-1900م).

- مؤلفات **عباد صالح** التي أفادتني في قضايا التشريعات القانونية العقارية و لمسنا في هذه العناوين و بعض المؤلفات المدرجة في قائمة البحث ما أعتبره مفيد و أساسي لمثل هذه الدراسات المتخصصة في تاريخنا.

أما الصعوبات التي واجهتني في انجاز هذا البحث النقص الكبير في المصادر العربية التي تناولت موضوع التشريعات العقارية الفرنسية بشكل خاص و الموضوعات ذات الصلة به و الغير متوفرة في محيط جامعتنا، ناهيك عن المصادر الأجنبية و بالرغم من توفرها إلا أنه واجهتنا صعوبة ترجمتها و التحكم في المادة العلمية التي تضمنتها.

- إضافة إلى ندرة المراجع و المقالات التي لم تتناول الموضوع إلا من إطار السرد التاريخي.

ومع ذلك فقد بذلت كل ما في وسعي لإتمام هذه الدراسة لأنه مهما بذل الباحث واجتهد فسوف يصعب عليه الوصول إلى الحقائق التاريخية كاملة لأي فترة من فترات التاريخ ذلك لان التاريخ هو في حد ذاته بحث دائم وطويل لا حدود ولا نهاية له، وخير دليل على ذلك ما كنت لأكمل هذا البحث لولا الاعتماد على دراسات مشابهة و سابقة له ، وفي الأخير أرجو أن تكون عونا لمن يبحث بعدي كما كانت دراسات السابقين عونا لي، كما لا أنسى كل من ساعدني في إنجاز هذه الدراسة بداية بالأستاذة المشرفة الدكتورة حسيني عائشة التي منحتني كل ما أحتاجه من نصائح ومعلومات قيمة، بالإضافة إلى كل الزملاء والزميلات في الدراسة.

الفصل التمهيدي

طبيعة الملكية في الجزائر أثناء العهد العثماني

1- الملكيات الخاصة.

2- أراضي البايلك.

3- الأراضي المشاعة.

4-أراضي الوقف.

5- أراضي الموات.

من أجل التعرف على مختلف جوانب السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1830م إلى 1873م ، لابد لنا أن نتعرف على طبيعة الملكية العقارية في الجزائر أثناء العهد العثماني والتي عرفت خمسة أنواع رئيسية نذكرها على الشكل التالي:

1- الملكيات الخاصة :

كان أصحاب هذه الأراضي يستغلونها مباشرة ، فكانت عبارة عن أملاك خاصة عن طريق التمليك الفردي و مثال ذلك "**حمدان خوجة**" الذي يذكر في كتابه المرآة مزارعه الشاسعة في منطقة المتيجة [1]

تميزت هذه الملكيات بعدم الإستقرار، وصغر مساحتها، بسبب خضوعها لأحكام البيع و الشراء و الوراثة، وتعرضها في كثير من الأحيان إلى المصادرة و الحيازة.

تقع هذه الأراضي في المناطق الجبلية (**الأقاليم الريفية)** المكتظة بالسكان أو بجوار المدن، حيث يكثر إقبال السكان و موظفي البايلك عليها، وأشهر هذه الملكيات تلك الواقعة بجوار مدينة الجزائر، وهران، قسنطينة و تلمسان، و كانت هذه الملكيات في مجملها تنتج الحبوب، الخضر و الفواكه و الأخشاب، و كانت تستقطب يد عاملة مهمة منهم **الخماسون**[*] و **البحايريون**[*] ،و في المناطق الجبلية كجرجرة شرق مدينة الجزائر بقيت خدمة الأرض في إطارها القبلي التقليدي المتوارث.

---

[1] أحمد حسين سليماني ، **نزع الملكية العقارية للجزائريين بين(1830 - 1870 م)**، مجلة المصادر، ع06، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر، 2006 ، ص 116 .

[*] **الخماسون** : الخماس يعمل بأرض الدولة مقابل خمس الإنتاج. أنظر: (ناصر سعيدوني ، **دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية** ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2001 م ، ص 79) .

[*] **البحايريون** : هم العاملون بالبحايرة أو البساتين. أنظر: (ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 79).

أما الضرائب المفروضة على الملكيات الخاصة وفي العشور و الزكاة[1] ، فعموما القسم الأكبر من هذه الضرائب يؤدى عينا فلا يشعر دافعوها بالإفتقار نظرا لكون المحصول و تكلفته لحد بعيد من نتاج الطبيعة[2]، و أصل ملكية هذه الأراضي الشراء أو الهبة (الهدية)[3] و هي قليلة لا تكاد تكون موجودة إلا في ضواحي المدن[4] ،لذلك نجد البعض يطلق عليها إسم **شبه إقطاعية** حيث يستأجر صاحب المزرعة فلاحا ليدفع عنه ديونه ثم يقدم له بعض التسبيقات لسد حاجاته كما يعطيه بقرة أو بقرتين حسب ما إتفق عليه و يسكنه في مزرعته مقابل أن يقدم مقدارا معينا من منتوجه (الزبدة). و بالإضافة إلى ذلك يخصم منه الديون عند جني المحصول الزراعي الذي يقاض منه الخمس.[5]

2- أراضي البايلك .

و هي أراضي الدولة و للحكام حق التصرف فيها، يتم إلحاقها بسجلات البايلك عن طريق الشراء و المصادرة ، و توجد أغلب هذه الأراضي بدار السلطان وجهات وهران و قسنطينة و تعرف " **بأحراش البايلك**"[1] و في الجهات الشرقية تعرف ب "**العزل** " و هذا

---

[1] أحمد حسين سليماني : المرجع السابق ، ص 80،81 .

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، ترجمة: نخبة من الأساتذة ، راجعه : عبد السلام شحاذة ، حققه و أشرف عليه: محمد يحيى ربيع ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1979، ص 34 .

[3] أحمد سيساوي: **النظام الإداري ببايلك الشرق 1791م-1830 م**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 1408 – 1409 هـ /1998 - 1999 م، ص 130 .

[4] محمد العربي الزبيري: **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1985م، ص 105.

[5] حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة** ، تقديم و تحقيق : محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1982 ، ص70، 73.

[1] ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ، ص 82.

اللفظ معناه التنحي و تخلي السكان عن هذه الأراضي ، وتمتد على مساحات واسعة قدرت بحوالي **112354هكتار** حسب إحصائيات فرنسية جرت سنة 1841 م[2] ، وهي من أجود الأراضي أغلبها يقع في السهول القريبة من المدينة ، وتنتج الحبوب و الخضر و الفواكه و تربى فيها الماشية و الأبقار و الماعز و الأحصنة[3]

هذا الإنتاج موجه لإشباع حاجيات الداي و عائلته، وحينما يكون هناك فائضا يوجه إلى الحركة التجارية المحلية، و التي تستغل من طرف الحكام الذين يستخدمون العمال المستأجرين " **الخماسة** " أو يلتجئون إلى تسخير القبائل الخاضعة " **الرعية** " في أعمال الفلاحة التطوعية التي تعرف بإسم **التويزة** خلال عمليتي البذر والحصاد، وحينما يتعذر الإستغلال المباشر تعطى أراضي البايلك لكبار الموظفين و ذوي النفوذ و المكانة الإجتماعية المرموقة ، و في بعض الأحيان تسلم هذه الأراضي إلى القبائل الحليفة و العشائر المتعاملة مع قياد و موظفي البايلك أو السلطة المركزية لتستغلها لفائدتها و لا تدفع عنها سوى فريضة العشر مثل ما هو في ملكيات البايلك بسهول مدينة وهران، وقد يقوم الحكام بكرائها لسكان الدواوير المجاورة و هو ما يعرف "**بالحكور**"[4]، و أغلب هذه الملكيات نجدها بمدينة قسنطينة[1]، أما فيما يخص أمر التملك و الإستيلاء على أراضي البايلك فإن

---

[2] أحمد حسين سليماني : المرجع السابق ، ص 114 .

[3] ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ، ص 83 .

[4] الحكور: تقدر بـ 12 صاع من القمح و 12 صاع من الشعير على الجابدة الواحدة، هذه الأخيرة التي تقدر في المتوسط بـ 10 هكتار. أنظر: (ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 95).

[1] عمر حمدي باشا ، نقل الملكية العقارية ، دار هومة للطبع ، الجزائر 2003 ، ص 60، 61 .

العثمانيين يستندون إلى الفقه الحنفي الذي يخول للحكام إمتلاك الأرض عند غزوها مقابل إعطاء خمسها لبيت المال، و على العموم يمكن توزيع هذه الأراضي و تصنيفها كالآتي:

- ***الأراضي الحية :*** و التي تستغل من طرف البايلك كانت موزعة على طبقة الخماسين لزراعتها و خدمتها.

- ***الأراضي الميتة :*** التي تشمل أراضي الغابات و الأحراش و الأراضي المستعملة كمراعي للحيوانات.

- ***الأراضي الشاسعة :*** التي وزعت على بعض القبائل للإنتفاع بها مقابل خدماتها العسكرية وضمان جمع الضرائب.[2]

3 - الأراضي المشاعة :

و هي ملك لسكان القبيلة يتم إستغلالها جماعيا ، و لكل فرد نصيبه حسب حاجاته يُسَيِّر شؤونها زعيم القبيلة أو مجلس الجماعة ، تعرف في الجهات الشرقية بـ **أراضي العرش،** وفي الجهات الغربية بـ **أراضي السبقية** ، تستغل حسب مقدرة أفراد القبيلة ويترك جزءا منها للرعي، وكل هذا النوع من الملكية يستند إلى الفقه المالكي فهو يرفض الملكية الخاصة للأرض كما أن أشكال البيع و الكراء مرفوضة وللأفراد حق الإنتفاع بها فقط،[1] لكن الأسبقية تكون للمعوزين و الفقراء حتى يتخلوا على الفقر و الفاقة، و إذا كان أحد أبناء

---

[2] سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ،**الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، ص 202،203.

[1] -ناصر الدين سعيدوني: **لمهدي البوعبدلي ، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)**، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984 ، ص 53.

القبيلة قادرا على العمل و هو لا يملك وسائل الإنتاج فإنه يشترك مع غيره أو يطلب المساعدة من أحد الأغنياء حتى لا يضطر للعمل عند مالك من قبيلة أخرى وهو عيب تخشاه القبيلة.

و قد تعددت غرامات الدولة على هذه الأراضي كالذمة و المعونة (التي تدفع سنويا)، و ضرائب فصلية كضريبة **الدنوش** [*] مثلا، و لم تكن محددة لا من حيث الكم و لا من حيث النوع ، وبعضها يؤخذ عينا و بعضها نقدا،[2] و يتساءل "**بن أشنهو**" في قضية الضرائب ، ما إذا كان لها أثر كبير على السكان ، ويجيب ذاته على التساؤل إنطلاقا من رأي "**أ. نوشي**" الذي يرى أن ضرائب البايلك أقل وطأة مما كان يعتقد أحيانا و المنطقي أن لا تكون مرهقة جدا، فالباي عندما يثقل على الفلاح بالضرائب فإنه سيقضي على مصدر دخله.[3]

و نظرا لهذه الأوضاع الخاصة التي كانت عليها الأراضي المشاعة من حيث كون ملكيتها جماعية مشتركة بين جميع العائلات و البيوت القبائلية فهي لا تقبل القسمة ، فهذا الصنف من الملكيات كان يجمع بين حق الملكية الجماعية و الإستغلال الفردي[1] ، حيث

---

[*] الدنوش : لفظ محلى معناه المحاسبة على الضرائب شاع إستعماله في هذا النوع من الإلتزامات المالية بفضله يشتري البايات جل الهدايا المخصصة للداي في الجزائر. أنظر : (ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830 م) ، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1985 م، ص 100).

[2] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف و الجباية** ، المرجع السابق، ص 84.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو ، المرجع السابق، ص 34.

[1] عمر حمدي باشا ، المرجع السابق، ص 59.

يصفه نوشي بأن الملكية الجماعية انتقلت إلى الملكية الفردية بفضل العمل الشخصي الذي أحيا الأرض البور و أن العمل هو مصدر الثروة.[2]

4- أراضي الوقف:

هي الأراضي التي حُبِسَتْ للإنفاق على الأعمال الخيرية و المؤسسات الدينية وأوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف، و هي نوع من الملكية الخاصة ولو بصورة غير مباشرة.[3]

كانت هذه الأراضي تستحوذ على مساحات شاسعة لا يماثلها من حيث الأهمية و الاتساع سوى ملكيات الدولة أو المشاعة، ففي الجزائر أصبح مدخول الأراضي الموقوفة يشكل نصف مدخول الأراضي الزراعية بحيث يمكن أن نصنفها من حيث طريقة استغلالها وكيفية الإنتفاع بها إلى وقف خيري ووقف أهلي.

أما الخيري (الحبس العام) وهو ما يتعلق بالمصلحة العامة وأما الوقف الأهلي (الحبس الخاص) وهو الذي يحتفظ بها المحبس بحق الإنتفاع بها رغبة في توفير مصدر رزق دائم لنفسه و لأفراد أسرته وسعيه للحيلولة دون مصادرة أرضه والاستيلاء عليها من طرف الحكام ،نظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بالوقف فلم تكن الأراضي تخضع لأي ضريبة أو رسم ولم تتعرض للمصادرة،[1] وهو الأمر الذي دفع بعض الأثرياء إلى وقف تركاتهم

---

[2] جبائلي محل العين، **طبيعة أراضي الملك و العرش**، مجلة التاريخ ، ع21، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1986م، ص 77.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو ، المرجع السابق ، ص 34.

[1] عمر حمدي باشا ، المرجع السابق، ص 61 ، 62.

العقارية تفاديا لإستيلاء البايات عليها[2] وتحبيس أملاكهم الخاصة للتخلص من الأعباء الثقيلة الناتجة عن فداحة الضرائب كما تخلصوا من عملية المصادرة التي كانت قضية سهلة تعمل بها الحكومة التركية.

فالأوقاف ملكيات غير قابلة للتحويل ففي حالة ما إذا توفي صاحبها و لم يكن له ورثة شرعيين فتعود إلى مؤسسة دينية، أو لصالح النفع العام، و هذا يمثل عائقا في طريق كبار الملاك لأن الممتلكات تكون تحت حماية الدين و الصالح العام.[3]

5- أراضي الموات : Les terres mortes :

هي الأراضي التي لا تنتج و ليست ملك لأحد مما يبيح السطو عليها لإستصلاحها و توزيعها بالمجان على المستوطنين[4]، و بالتالي فهي تركت دون إستغلال و عادة تكون بعيدة عن العمران و خالية من السكان ،و هي مع عدم ملكيتها تعتبر نظريا في حيازة الدولة لا تتحول إلى ملك خاص أو مشاع و لا يحق للدولة أن تضع يدها عليها إلا بإحيائها أو إستغلالها إلا أن سكان الأرياف لم يقبلوا على إستثمارها و الإنتفاع بها،[1] و بالتالي عرفت هذه الأراضي إنتشارا كبيرا خاصة بعد تحول السكان من ممارسة الفلاحة إلى الرعي.[2]

---

[2] أحمد سيساوي ، المرجع السابق ، ص 130.

[3] شريف سلطاني ، **أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبيل الإحتلال الفرنسي** ، بحث تمهيدي ، معهد العلوم الإجتماعية، قسنطينة ،1977-1978 م، ص 39.

[4] سلسلة المشاريع الوطنية للبحث،: **الجرائم الفرنسية** .....المرجع السابق ، ص 198.

[1] عمر حمدي باشا ، المرجع السابق ،ص 56.

[2] ناصر الدين سعيدوني ، **دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية** ، المرجع السابق ، ص 86.

أما بالنسبة لبنية المجتمع في تلك الفترة فنجدها تختلف بين الريف و المدينة ، وقد مثل الريف الواقع المهيمن في الجزائر إذ شكل سكان الريف 95 % من سكان الإيالة و كانت الوحدة الإجتماعية به تتمثل في القبيلة و العرش بإعتباره مكون لها[3]. يقول **(مراد بوديا)**: " *إن الوحدة الإجتماعية و الإقتصادية القاعدية للمجتمع الجزائري ، قبل الإستعمار كانت تتأرجح بين الدوار كأكبر تجمع و الفرقة كأصغر وحدة للقبيلة*". و ليست القرية هي العلاقة التي تربط أفراد القبيلة ببعضهم البعض بل هناك روابط سياسية و دينية و أخلاقية ، والكل يندرج تحت مفهوم "**القرابة** "،[4]

و أعضاء القبيلة يمتلكون قطعة أرض بشكل مشترك موزعة بينهم بصفة عادلة ، ويمارسون نشاطهم داخلها كالزراعة و الرعي من محيط محدد لا يتخطونه[5] و تتوسع القبيلة بالتحالف و غيره وتتربع بذلك على منطقة بأكملها فتكون بذلك قوة عسكرية و سياسية. [6]

أما العرش فيتكون من إتحاد العائلات الموسعة، و تكمن أهمية هذا الإتحادو الإلتفاف في الدفاع الجماعي عن أراضيها الواسعة. و من التحالف السياسي لمجموعة من الأعراش تتكون القبيلة ، وبهذا فإن للعرش أهمية بنيوية و إجتماعية أكبر من القبيلة لما

---

[3] الطاهر عمري ، **دور بنى المجتمع الجزائري في مقاومته للإستعمار (1830- 1900 م)** ، ماجيستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة، 1998- 1999 م، ص 42.

[4] المرجع نفسه، ص 45.

[5] عبد اللطيف بن أشنهو ، المرجع السابق، ص 36.

[6] الطاهر عمري ، المرجع السابق ، ص 43.

يخزنه –العرش - من ثرات تاريخي و ثقافي و سكاني ، كما يجدر بنا عدم إهمال البعد الإقتصادي ، رغم ما يتصف به من الضعف إذا أخدنا بالمفهوم الحديث للإقتصاد.

وفيما يخص المدن فيقول "أ. **نوشي**" أن البنية السكانية فيها هي عبارة عن قرى يتراوح عدد سكانها بين ألف و 35 ألف نسمة، كما يذكر جوليان أن نسبة الحضر لم تتعدى 5 % أو 6 % و يتركز معظمهم وسط وغرب البلاد ، و يتكون مجتمع المدينة من الأقلية التركية و الكراغلة والحضر(البلدية) والبرانية واليهود وفئة الدخلاء (قناصل، أجانب، تجار، أوروبيين و أسرى مسيحيين...) وارتكز نشاط سكان المدن على الصناعات البسيطة و الحرف اليدوية و التجارة ، وعملت النقابات المهنية في المدينة على خلق نوع من العائلات الموسعة المتضامنة تماما كما في العرش والقبيلة بالنسبة للريف،[1] كما كان يكثر إقبال سكان المدن على إمتلاك الأراضي الواقعة بجوارها.[2]

و في الأخير لا ننسى ذكر أن البداوة قد شاعت أواخر العهد العثماني ، فتحول غالبية الناس من حياة الإستقرار المرتبطة بالزراعة أساسا إلى حياة الترحال المرتبطة بتربية الماشية و البحث عن المراعي ، بسبب تزايد الضغط المالي و البشري، و مع هذا لم يحدث إنتقال سكاني على نطاق واسع.[1]

فكان بدو الصحراء الذين يعتبرون البدو الحقيقيين لا يستقرون في مكان واحد أكثر من شهر باحثين عن المراعي، فمنهم من يتعدى حدود الصحراء ليصل إلى المناطق التلية

[1] الطاهر عمري ، المرجع نفسه ، ص 47 ، 52.

[2] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 80، 81.

[1] ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي ، المرجع السابق ، ص 113.

وتخومها، ومنهم من ينتقل محليا كما أن سكان المناطق التلية وخاصة السهول العليا، في حالة تنقل مستمر بحيث الأراضي الواسعة للتجوال، وهو ما يفسر نمط الحياة الجماعية (العرش) كضرورة للدفاع عن الأراضي الشاسعة، ولهذا يصنف سكان مناطق التل في خانة نصف البدو والزراعيين.[2]

إذن فعلاقة الفلاح الجزائري بأرضه كما يصورها عالم الإجتماع "**بورديو**" ترجع إلى جانب الأسطورة أكثر منها إلى المنفعة المادية، فهو في خضوعه الكامل لأرضه يعتبر ملكا لها لأنها هي من تجود عليه بكرمها لا عمله، كما أن الأرض الفلاحية عامل قوي من عوامل الوحدة الأسرية، وفقدانها يعني فقدان هذا التماسك و فقدان شرف الأسرة كذلك، و نظرا لحرص الفلاح الجزائري على أرضه فهو يرتبط بها ارتباطا قدريا غيبيا أساسه العقيدة الإسلامية كأن يصلي طلبا للغيث وهو مالم يفهمه الكثير من علماء الاجتماع الفرنسيين وسموه انتقاصا" النزعة القدرية "عند الجزائريين.[3]

هكذا نأتي على ذكر أنواع ملكية الأراضي في الجزائر بطريقة مبسطة لإزاحة نوع من الغموض الذي كان يحيط بنظام الملكية العقارية الذي عرفته الجزائر خلال فترة الحكم العثماني ، و قد نتج عن طبيعة هذه الملكية و كيفية إستغلال الأرض إضطراب في توزيع السكان و إختلال في نسبة الكثافة السكانية، حيث صادرت مناطق الطرد البشري **الجبال**،

---

[2] الطاهر عمري، المرجع السابق، ص40.

[3] نفسه ، ص 37، 38.

الهضاب، و الصحراء كثيفة بالسكان ، ومناطق الجذب البشري **السهول الخصبة** قليلة السكان مما سيخلف أثارا على حالة السكان عند تعرض الجزائر للإحتلال.[1]

وفي الأخير نستنتج مما سبق ذكره أن الملكية العقارية في الجزائر أثناء الوجود العثماني كانت متنوعة وتشمل خمس أنواع من الأراضي .

[1] ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي ، المرجع السابق، ص 54.

الفصل الاول

الاستعمار الفرنسي للجزائر وبداية التحول في قوانين الملكية العقارية 1830م/1873م.

-الاحتلال الفرنسي للجزائر .

- السياسة العقارية الفرنسية من 1830م-1848م .

-سياسة الجنرال بيجو1841م/1847م.

-السياسة العقارية الفرنسية من 1851م إلى غاية 1873م.

1-الاحتلال الفرنسي للجزائر.

و نستخلص من كل ما تقدم أن الأسباب الحقيقية للاحتلال الجزائر و الاستلاء على خيراتها يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-1-الأسباب السياسية . بما أن حكومة الرياس في الجزائر تعتبر تابعة للدولة العثمانية التي بدأت في الانهيار و تهيئ الدول الأوربية في الاستيلاء على أراضيها و منها الجزائر وكان يعتقد الفرنسيون أنهم سيحصلون على 150مليون فرنك موجودة في خزينة والداي[1] كما أن ملك فرنسا شارل العاشر كان يريد خلق تعاون مع روسيا في البحر الأبيض المتوسط وذلك من اجل القضاء على الهيمنة البريطانية على المتوسط و السيطرة على ميناء الجزائر الذي كان يعتبر تابع للدولة العثمانية المنهارة و قد لعبت الأحداث الداخلية التي مرت بها فرنسا دورا مهما في الغزو الفرنسي للجزائر وذلك بعد أن سيطرت المعارضة الفرنسية على مجلس النواب في انتخابات 1827م،رأى الملك الفرنسي أن الحل الوحيد لإسكات المعارضة هو تحقيق انتصار خارجي وذلك من اجل تحويل أنضار الرأي العام الداخلي إلى خارج فرنسا من خلال قيامه بغزو الجزائر ابتداءا من 1830 م[2] .

1-2-الأسباب العسكرية. بعد انهزام الجيش الفرنسي في أوروبا وفشله أيضا في احتلال مصر و الانسحاب منها تحت ضربات الانجليز سنة 1801 دفع نابليون بونابارت للتفكير في إيجاد منطقة بديلة عن مصر و قد دفعه إلى إرسال احد ضباطه إلى الجزائر 24 ماي إلى 17 جويلية 1808 وهذا ا لوضع خطة تسمح له بإقامة محميات عسكرية في شمال إفريقيا وفي عام 1809 قدم هذا الضابط الفرنسي –بوتان- المخطط العسكري لاحتلال الجزائر إلى نابليون و اقترح عليه احتلال مدينة الجزائر و بعد انهزام نابليون في معركة واترلو سنة 1815 ضد الجيوش الأوربية شعر الملك الفرنسي انه من الأفضل إن يعتمد على سياسة التوسع في شمال إفريقيا و انشغال

(1) -ابو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية** 1930م-1945م، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، 1992م ، ص17.
(2)-ابو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3 ، ط4 ، دار الغرب الإسلامي،1992م،ص15.

الجيش باحتلال الجزائر و تحقيق انتصار باهر و التخلص من فكرة إمكانية انقلاب الجيش إليه وهكذا اتجه الجيش الفرنسي إلى احتلال الجزائر سنة 1830 و أقام سلطة عسكرية بهذا البلد[1] .

1-3- الأسباب الدينية.

انعكس الصراع الذي كان قائما بين الدول المسيحية الأوروبية و الدولة العثمانية الإسلامية على الجزائر لان الأسطول الجزائري القوي في نظر الدول المسيحية الأوروبية هو امتداد للأسطول العثماني و أن تعاون الوثيق بين الدولة العثمانية و الأسطول الجزائري قد دفع الدول المسيحية لضرب المسلمين في الجزائر و قد اتهم المسيحيون الأوروبيون الجزائر بأنها كانت تقوم على القرصنة في حوض المتوسط بغية الحصول على الثروة و الغنائم و سجن المسيحيين من اجل الحصول على الفدية [2] لكن داي الجزائر أجاب الدول المسيحية بان لحكومته الحق في الإشراف على ما يجري في البحر المتوسط و هي تعمل على صيانة استقلال الجزائر وهي عبارة عن عملية جهاد بحري و دفاع عن الأوطان [3] .

كما تظهر النية المبينة من طرف فرنسا المسيحية للاحتلال الجزائر في التقرير الذي رفعه وزير الحربية كليرمون إلى مجلس الوزراء الفرنسي سنة 1827 قال فيه – من الممكن و لو بمضي الوقت أن يكون لنا الشرف نمدنهن و دلك في جعلهم مسيحيين – و نفس الاستنتاج نستخلصه من خطب ملك فرنسا شارل العاشر الذي أعلن أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 02 مارس 1830 بان التعويض الهائل الذي أريد الحصول عليه أنا أثار شرف فرنسا سيتحول بمعونة الله لفائدة المسيحية[4] .

---

(1) - عمار بوحوش : **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية** 1962، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، 1997م ، ص84.
(2) - عمار بوحوش: المرجع السابق ، ط3، ص 84.
(3) - عبد الرحمن الجيلالي : **تاريخ الجزائر العام**، ج3، دار الثقافة ، بيروت ، 1983، ص 351.
(4)- محمود إحسان الهندي: **الحوليات الجزائرية** ، دمشق ، العربي للنشر والطباعة والتوزيع، ص84.

1-4-الأسباب الاقتصادية. لعبت الجوانب الاقتصادية دورا قويا في إقدام فرنسا لاختلال الجزائر و يظهر هذا بوضوح في الدراسة التي نشرها السيد تاليوان في شهر جويلية 1797بعنوان محاولة حول الامتيازات التي يمكن الحصول عليها من جراء إنشاء مستعمرات جديدة في الظروف الحالية و قد طلبت حكومة فرنسا في عهد نابليون بونبارت من قنصلها في الجزائر أن يجيبها بدقة حول بعض الأسئلة حول مشروع الاحتلال [1] وانطلاقا من هذه الحقائق و المعلومات نجد أن الرأسماليين الفرنسيين قد تعاونوا مع الجيش الفرنسي وذلك من اجل مصالحهم المالية و التوسع و العثور على أسواق جديدة كما أن مجموعة كبيرة من التجار كانت متحمسة بشدة للاحتلال الجزائر و ذلك من اجل الاستيلاء على الأراضي و البحث عن الذهب في المناجم الجزائرية[2].

و استجابة لرغبتهم نجد أن الجنرال كلوزيل قام بإصدار قانون يمنح الأراضي الخصبة للمهاجرين الأوروبيين و مباشرة بعد سقوط حكومة الداي تهافت الجنود الفرنسيين على ذخائر قصر الداي و قد استولوا على ما يزيد عن 7طن من الذهب و108 طن من الفضة و ملايين الفرنكات الفرنسية و العملات الأجنبية الموجودة في قصر الداي و لهدا نجد المصادر الفرنسية في بدايات الغزو تحدث كثيرا عن طبيعة الأرض الجزائرية و شناعتها وخصائصها و الثروات التي يمكن أن تحتويها و نلاحظ ان فئة اليهود تعتبر الفئة المستفيدة من الاحتلال للجزائر [3].

2-احتلال الجزائر.

لقد كان من الطبيعي أن تسقط الجزائر بسهولة في أيدي الفرنسيين يوم 05 جويلية 1830 و دلك بسبب انفراد والداي بالسلطة و اعتماده الكلي على مجموعة من الجنود و الأقرباء إما أبناء الجزائر في عزلة تامة و لم تكن لهم أي مسؤولية في السلطة كما أن سقوط حكومة والداي

---

[1] -حمدان خوجة: **المراة** ، تح ، محمد العربي الزبيري ، ط2 ، ش و ن ت ، الجزائر ، 1982م ، ص 178.

[2] - عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 84، 85.

[3] - عبد الرحمان الجيلالي ، المرجع السابق ، ص 351.

بسهولة و سرعة يرجع في الأساس إلى عدم تكوين جيش جزائري و تدريبه على فنون [1] القتال لهدا لم يصطدم الجيش الفرنسي بجيش حقيقي يقاومه .

باختصار فان والداي حسين كان يعتقد أن الجزائر محصنة و أن جيشه النظامي الذي كان لا يتجاوز 6000 جندي تركي قادر على مواجهة الفرنسيين لكن بعد تأكد نزول الجيش الفرنسي في سيدي فرج يوم 14 جوان 1830و استعداده للزحف على مدينة الجزائر على الغرب [2] قرر الداي حسين أن يجتمع بأعيان البلاد من اجل تقرير مدينة الجزائر و بعد الخلافات الكبيرة مع قادة الجيش و بعد مقاومة لم تكن قادرة على منع المدينة من السقوط قرر الداي حسين توقيع معاهدة استسلام التي نصت على تسليم القصبة و الحصون التابعة إلى الجزائر و كذلك ميناء المدينة للقوات الفرنسية .

- يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي بترك الداي حسين في حرية و يترك له ثرواته الشخصية كما يستطيع الانسحاب مع عائلته إلى أي مكان

-يؤمن القائد العام لجميع أفراد الميليشيا نفس امتيازات و نفس الحماية

-تبقى الديانة المحمدية حرة و ضمان حرية السكان و ضمان دينهم و تجارتهم و أملاكهم

-و يتعهد القائد العام بشرفه على تنفيذ ما جاء في هده المعاهدة[3].

2- السياسة العقارية الفرنسية من 1830 الى1848م .

2-1: مسالة الملكية خلال مرحلة الاحتلال الضعيف.

(1) - مبارك الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ،ج3 ، مكتبة النهضة الجزائرية ، د ت ، ص 324.

(2) - عمار عمورة : **موجز في تاريخ الجزائر** ، ط1 ، دار اريحانة للنشر والتوزيع ، 2002، الجزائر ، ص115.

(3)- عزيز سامح التر ، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر ، محمود علي عامر ، ط 1 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1989م، ص650.

حرصت فرنسا منذ الساعات الأولى لاحتلالها الجزائر على أحكام قبضتها على الأراضي الزراعية بانتزاعها من أصحابها الشرعيين مدعية بوجود فائض عقاري يمكن منحه لمهاجرين فرنسيين وأوروبيين ، إدراكا منها بان أن الأرض هي العنصر الأساسي اللازم لتنفيذ مشروعها الاستيطاني لذلك تعددت القوانين التي ترمي إلى امتلاك أراضي شاسعة لجذب اكبر عدد من المستوطنين وعلى هذا الأساس انطلقت في سن بعض القوانين لتحقيق ذلك ومنها.

2-2-قرار 08 سبتمبر 1830.

لقد توالت الهجرة الاستيطانية الأوربية إلى الجزائر منذ 1830م فقد وصلت سفينة تحمل 400 آلماني وسويسري حيث وضعت البعض منهم في القبة ومنحت لهم 90 هكتار والبقية منهم أقاموا في دالي إبراهيم واستولوا على 227 هكتار ، وهكذا شجعت فرنسا الهجرة الفرنسية خاصة والأوربية عامة إلى الجزائر ، وقد قدمت لهم تسهيلات مادية ومعنوية [1] ، حيث وصف بعض المؤرخين الأوربيين في الجزائر أنهم انتشروا كالبلاء متكالبين على بيع العقارات وشرائها همهم الوحيد جمع الثروة حيث بلغ عدد الأوربيين سنة 1830 م حوالي 25 ألف نسمة [2] .

يعتبر الجنرال كلوزيل [3] من منظري فكرة الجزائر مستعمرة استيطانية وهذا بإقناع الفلاحين والتجار الفرنسيين بالتوجه للجزائر والاستيلاء على الأراضي الخصبة فيها، وقد وصف بالاستيطاني العنيف، فقد كان شديد التحمس لفرض سياسة الاستيطان [4] لذلك

---

(1)- عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1 ، دار البعث ، الجزائر ، 1991، ص 65.

(2)- فرحات عباس : **حرب الجزائر وثورتها** ، **ليل الاستعمار** ، تر ، ابو بكر رحاي، مطبعة فضالة للنشر والتوزيع ، المغرب د ت ، ص 95.

(3) –كلوزيل cloziel: عين حاكما للجزائر من 1830الى 1836م وهو من أوائل المنظرين لفكرة الاستطان انظر: يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط الاستعماري** و الحركة الوطنية ، د م ج ج ، 1983م ،ص 61.

(4) - عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 152.

قام بإجراءات لتحقيق أهدافه فكان قرار 08 ديسمبر 1830 م والذي بنص على أن كل المساكن والمحلات والدكاكين والحدائق والأراضي التي كانت تحت سلطة الداي والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد، أو تلك التي وقفت على مكة و المدينة تدخل في الدومين العام ، وقد منحت مهلة 3 أيام يكون الأشخاص الدين يحوزون على هذه الأملاك للتصريح بها وإلا يتعرض أصحابها إلى غرامة مالية [1] ومن اجل تحصيل المزيد من الأراضي اتبع الجنرال كلوزيل قراره الأول بقرار آخر يوم 07 ديسمبر 1830 يبيح فيه مصادرة أراضي الوقف وتجاوز فيه أحكامه القائمة على حصانة الملكية ، وتراجعا عن العهد الذي قطعه على الجزائريين في وثيقة الاستسلام والذي يقضي باحترام هذه الأراضي ذات الصبغة الدينية [2] ، ولكن تصرف السلطة الفرنسية كان منافيا لوعودها السابقة ، فلقد حولت الكثير من الأوقاف إلى كنائس ومراكز دينية وطبية وقامت بتأجير البعض منها لكبار التجار [3].

وهذا مقتطف مما صرح به الجنرال كلوزيل ... لقد اغتصبنا ممتلكات الأحباس وحجزنا ممتلكات السكان وكنا قد أخدنا العهد على أنفسنا بأننا سوف نحترمها وأرغمناهم بان يؤدوا بأنفسهم مصاريف هدم المساجد [4] .

وأقرت اللجنة الاستطلاعية التي بعثها ملك فرنسا شارل العاشر انه تم انتهاك هذه الأراضي حيث جاء في تقرير لها سنة 1833م ضممنا إلى أملاك الدولة سائر العقارات التي كانت تعتبر أملاك وقف واستولينا على ممتلكات السكان كما تعهدنا بحمايتها ورعايتها .. لقد بلغت الأوقاف في الجزائر نحو 66% من مجموع أملاك العقارات

---

[1] الطاهر ملاخسو: **نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية باالجزائر1830م-1962م** ،أعمال الملتقى الاول والثاني: **العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي** ، م و م ، 2007م ، ص 28.

[2] - ناصر الدين سعيدوني : **الجزائر منطلقات وافاق** ، ط1 ، د غ الاسلامي ، بيروت ، 2006، ص21.

[3] - خديجة بقداش : **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر** 1830-1871م، م و ن ت ، الجزائر ، ص 27.

[4] - فرحات عباس : المرجع السابق ص92.

الزراعية هذا الذي جعل فرنسا تتدخل فيها مدعية التنظيم والإصلاح وان أصحابها ليسوا أهلا لها وانتهى الحال بنزعها منهم [1].

والأوقاف بمختلف مؤسساتها كانت تشكل عائقا في وجه السياسة الفرنسية القائمة على الاستيلاء على الأملاك ، وهذا بشهادة احد الفرنسيين الذي قال أن الأوقاف تتعارض والسياسة الفرنسة الاستعمارية وتتنافى مع المبدأ الذي يقوم عليه الوجود الفرنسي في الجزائر [2] ، وبالتالي أصبحت الأراضي التركية الشاغرة وأراضي الحبوس[3] مجالا واسعا يستوعب المهاجرين القادمين من أوربا [4].

2-3- مرسوم 22 جويلية 1834 . تحديد الأراضي الخاصة بالقوانين العقارية الفرنسية

نظرا لانشغال الرأي العام الفرنسي بمسالة الجزائر قامت فرنسا بإرسال لجنة تحقيق برلمانية إلى الجزائر في 7 جويلية 1833م، و هذا من اجل جمع المعلومات اللازمة لتوضيح الصورة عما يحدث في الجزائر ، وقد ورد في تقرير اللجنة على ضرورة الإبقاء على الاحتلال كما وضعت نظاما للعمال لتوزيع الأراضي بشكل هبات وامتيازات [5]خاصة إنها وجدت في الجزائر أن 70% من المهاجرين الاوروبيين الذين بلغ عددهم 8 ألاف اوروبي يقيمون في مدينة الجزائر و ضواحيها و بناءا على هذا التقرير جاء مرسوم 22جويلية 1834م [6] الذي يلحق الجزائر بفرنسا حيث أصبحت الجزائر ملكية

---

(1) - ناصر الدين سعيدوني: **الجزائر منطلقات و افاق** ، مرجع سابق ، ص21.

(2) - علي خرفي : **الجزائر والاصالة الثورية** ، ش و ن ت ، الجزائر ، دت ، ص ص 171، 172.

(3) - الأراضي التركية الشاغرة التي بلغت مساحتها مليون وخمسمائة الف هكتار أ ما أراضي الحبوس فكانت قد بلغت 300الف هكتار أنظر : عمار قليل ، مرجع سابق ص 64.

(4) - عيسى شرايطية : **الريف الجزائري في السينما ألاستعمارية**، رسالة ماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، الجزائر ، 1998م ، ص 52.

(5)- يحي جلال: **السياسة الفرنسية بالجزائر 1830-1960**، ط1 ، دار المعرفة ، القاهرة ، 1959م ، 20.

(6) - صالح عباد : **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830م -1930م** د م الجزائر ، 1991م ، ص 20.

فرنسية أي إن القوانين المعمول بها في فرنسا تطبق دون استثناءات حتى انه بعد صدور هذا القرار أصبحت الجزائر يشير إليها بتسمية الجزائر فرنسية و منه يعتبر أهلها مواطنين فرنسيين و تم فصل السلطة المدنية عن العسكرية [1] و تحديد وضعية الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية الفرنسية لا سيما تلك المتعلقة بانتزاع الملكية التي تجعل من العملية الاستيطانية عملا قانونيا على حساب القبائل [2] فكان هذا التاريخ بداية لتحول السياسة الفرنسية بالجزائر من الوجهتين القانونية و التاريخية لأنه أصل قواعد التنظيم السياسي و الإداري لممتلكاتها في الجزائر و هكذا هيأ هذا المرسوم لعملية اغتصاب الأراضي[3] وفي نفس السنة التي صدر فيها هذا المرسوم كتب الجنرال إلى شقيقه في باريس رسالة جاء فيها ما يلي :(و تسألني أين توصلنا في استعمار الأراضي فأخبرك انه حتى الآن توثق هذا الاستعمار عند حدود المضاربة بالملكيات كما يضارب التاجر بالأوراق فهنا يغامر المستعمرون على الأراضي طائفة من أهل البلاد الحفاة العراة[4].

إن نص هذه الرسالة يعبر بحق ما ألت إليه وضعية العقار في الجزائر و بعد أن أكدت فرنسا بقائها في الجزائر أخذ الاوروبيون ينتشرون خارج مدينة الجزائر و ضواحيها المحصنة و ذلك انه لم يعد هناك شك ان تتخلى فرنسا عنها.

---

(1) - عبد الرحمن الجيلالي : **تاريخ الجزائر العام** ، ج3 ، الجزائر ، 1985م ، ص 296.

(2) -عدي الهواري :**الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي** ، ط1 ، تر ، جوزيف عبد الله ، دار الحداثة ، بيروت ، 1983، ص 61.

(3) - عدي بن داهة : **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830م 1962م** ، ج1 ، ط خ ، 2008، ص 306.

(4) - فليكس ليون : **الجزائر حتف الاستعمار** ، تر ، محمد عيساني ن ط2، مكتبة المعارف ، ص 63.

3-السياسة الفرنسية في مرحلة الاحتلال المحدود من (1834-1840)

عرفت هذه الفترة شغورا لم يعتمد فيها التوثيق الفرنسي بالتراب الجزائري كما أسندت مهمة تحرير العقود في هذه الفترة و بالضبط ابتداء من سنة 1834م إلى ضباط عسكريين و هذا ما يؤكد السرعة التي أرادت أن تكسب بها الرهان بتورط الجيش الفرنسي في الشؤون الخاصة بالمدنيين مما يؤكد نية المستعمر على البقاء في الجزائر[1]فعلى الرغم من الاحتلال المحدود الذي استمر حتى عام 1840 فنجد أن الجنرالات الفرنسيين قد منحوا بسهل متيجة لبعض المهاجرين الأوروبيين و قد اسسوا بعض المستوطنات مثل إنشاء مركز بوفاريك الاستيطاني 1835 من قبل الجنرال كلوزيل و إنشاء مستوطنة أوروبية سنة 1834 التي تبعد 8 كلم عن مدينة الحراش ، و في سنة 1835م منحت مساحات أرضية تقدر ب 4 آلاف هكتار للاجئ بولندي تحولت سنة 1837م إلى احد الشركات[2] .

كما عرفت هذه الفترة بعض القوانين الفرنسية للاستيلاء على الأراضي نذكر منها:

3-1- قرار 27 ديسمبر 1836.

جاء فيه أول تنظيم لمنح الأراضي في الجزائر حيث تضمن منح قطع من الأراضي بمعدل 4 هكتار لكل شخص و في حالي استثنائية يمكن منح ثلاث حصص لنفس الشخص مع إلزامه بأعمال البناء و الغرس و الفلاحة و عند إتمام هذه الالتزامات في ضرف ثلاثة سنوات يمكن لهم الحصول على عقد الملكية[3] , وقد ظل نظام التنازلات المجانية هو النظام الوحيد خلال العقد الأول للاحتلال منذ 1839م بدأت تظهر نتائجه و هذا بمنح تنازلات من 4 إلى 12 هكتار إلى 360 عائلة مما يقارب 1580 اربي أي

(1) - الطاهر ملاخسو : المرجع السابق ، ص 30.

(2) - عدة بن داهة : المرجع السابق ، ص ص 108، 109.

(3) - عيسى يزير : المرجع السابق ، صص 39، 38.

ما يعادل 2743 هكتار , بعد نقض الفرنسيين لمعاهدة ميشال و عودة مقاومة الأمير عبد القادر 1839 و التي امتدت إلى متيجة و ضواحي مدينة الجزائر و في ظل هذه الظروف لجأت فرنسا إلى تطبيق قانون الحجز .

3-2- قرار 1 سبتمبر 1840 (قانون الحجز).

أعلن الماريشال فالي هذا القرار و الذي جاء فيه تعتبر الأهالي الدين تركو مواقعهم مند استئناف الاعتداءات و ما قبلها في المواقع التي شملتها السلطة الفرنسية بهدف الالتحاق بالعدو أولئك الذين انضموا إلى إعمال العدائية و قطع الطرق على السكان الاوروبيين أولئك الدين اتخدو موقفا إلى جانب أعداء فرنسا سيجري عليهم تطبيق قوانين الحرب بايستلاء على الأراضي التي يحتلونها و بفضل الحجز على أموالهم و أعلنت المادة الثانية تمثيل الحجز و الجمع المؤقت لدى مصلحة الدومين الكلونيا و الأموال العقارية التي تعود إلى الأهالي الذين اشتركوا في أعمال عدائية ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الخاضعة ضد فرنسا و من قدم مساعدة أو أقام علاقة مع العدو بالإضافة إلى الذين ترك واو سيتركون أملاكهم من اجل الانضمام إلى العدو ,كما يمس الذين يغيبون عن مساكنهم أكثر من ثلاثة أشهر دون رخصة من السلطة الفرنسية و, وانتهى هذا القرار بتحديد 01 جانفي 1842م بداية لضم كل الأملاك التي لن يتم رفع الحجز عليها إلى الدومين كلونيالي و لقد مس هذا القرار على الخصوص شرشال –القليعة –البليدة باعتبارها تابعة للأمير عبد القادر[1].

1-عيسى يزير : المرجع السابق ص 40.

4- مشروع الاحتلال الشامل او الكلي و السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر (1841-1848)

4-1- التشريعات.

مثلت هذه القرارات و المراسيم بداية لعملية اغتصاب الأراضي و يكفينا دليلا على النوايا الفرنسية على ما صرح به بيجوا يوم 14-05 1840 قائلا (أينما تتوفر المياه الصالحة و الأراضي الخصبة يجب تركيز الكولون و توزيع الأرض عليهم و جعلتهم ملاكين دون محاولة لتعرف على أصحابها)[1] .

كما عرفت هذه الفترة عدة قوانين و مراسيم عدة نذكر منها :

أ- قرار30-03-1841 م .

ينص هذا القرار بحجز أراضي القبائل الموجودة حول مدينة معسكر على طول 24 كلم و التي قدرت ب 1435 قطعة زراعية من بينها 695 اكتراها أصحابها الأصليين من مصلحة أملاك الدولة و 574 قطعة اكتراها أشخاص ليس لهم الحق فيها و 71 قطعة اكتراها أشخاص بالتراضي و 35 قطعة خصصت لإنشاء مركزين استيطانيين بينما بقيت 7 قطع دون كراء إما أملاك الأمير عبد القادر الواقعة في تاقدمت و أولاد عوف ,سعيدة فقد ترك البث فيها إلى السلطات الاستعمارية العليا[2].

ب- مرسوم 01 اكتوبر 1844 (تنظيم المبادلات العقارية)

اجتمعت لجنة باريس سنة 1842 لدراسة المسائل الجزائرية و خرجت باقتراحين هما : التصرف في خوض الملكية التي نتجت مند 1830 لتسوية المعاملات الناتجة طيلة هده الفترة بين

---

(1) – عدة بن داهة : **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830م 1873م** ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني : المرجع السابق ، ص ص 131، 132.

(2) - نفسه، ص 312.

الاوروبيين و الأهالي و أخراج هذه المعاملات من أحكام الشريعة الإسلامية أما الاقتراح الثاني فيشمل تسوية الوضعية العقارية التي تعمل من اجل ضمان تقدم الاستيطان و قد نتج عن هذه اللجنة مرسوم 1 أكتوبر 1844م[1] الذي يعتبر أول نص متعلق بالنظام العقاري و الذي اثبت الجهل العام بطبيعة حقوق الأهالي و القيمة الحقيقية لها بعد مضي 14 سنة عن الاحتلال

ونتيجة هذا المرسوم وضعت الأراضي المستريحة ذات الضرورة الأكيدة لنمط التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للقبائل تحت تصرف المصلحة العامة فعدم زراعة هذه الأراضي كان سببا كافيا لنزع مساحات كبيرة منها حيث تم إنشاء 27 قرية استيطانية على سواحل الجزائر في هذه المساحات التي أوجدها مرسوم 1844 كما ترتب عن عملية مراقبة وثائق (سندات) الملكية و التنظيم الوثائق الرسمية التي تثبت حق الملكية التي ستشكل مستقبل القاعدة الصلبة للمعاملات و تسهل انتقال الأراضي للأوربيين [2].

فمرسوم 1 أكتوبر يعتبر تعجيزا للجزائريين من عدة وجوه و ذلك بسبب جهلهم للقانون الفرنسي وصعوبة التعامل إضافة إلى عدم امتلاك أصحاب الأراضي وثائق تثبت ملكيتهم للأراضي و أيضا هجرة الكثير من الجزائريين عن المناطق التي استولوا عليها الجيش الفرنسي كما أن الكثير منهم إلى المقاومة و بالتالي لا يستطيعون تسجيل أراضيهم التي ستصبح مهملة وبدون مالك حسب هذا القانون [3].

حيث جاء قرار 1844م لانتزاع كل الأراضي غير الزراعية والتي لم يخدمها اصحابها و بذلك يتم نزعها منهم.

---

[1]-أبو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية 1860م 1900م** ، ط1 ، ج1 ، د م الاسلامي ، بيروت ، 2000م ، ص28.

[2]-عدة بن داهة : الاستطان ...، المرجع السابق ، ص 317.

[3]- أبو القاسم سعد الله : مرجع سابق 28.

ج-مرسوم 31 اكتوبر 1845م.

كان هذا المرسوم يهدف صراحة إلى دفع الوجهاء و زعماء القبائل إلى التحالف مع فرنسا على أن يستغل الخاضعون لفرنسا الموالون لهذا المرسوم للحصول باالاعتراف بحقوقهم في ملكية الأرض و من هؤلاء المتعاونين تشكلت النواة الأولى للبرجوازية العقارية في الجزائر [1].

كما انه كان يهدف أيضا إلى تسهيل عملية استيطان الاوروبيين في الجزائر و هذا عن طريق منحهم قطعا أرضية بالمجان من تلك التي احتجزت من القبائل الثائرة كما سمح لهم بحق المرور مجانا و التمتع بالحماية في الطرقات الفرنسية ووعدهم بالإيواء المؤقت عندما ينزلون على أرض الجزائر مع منحهم مواد لبناء مساكن تقدر ب300 إلى 600 فرنك إلى جانب قروض تسهل عليهم الحصول على معدات فلاحيه [2]. و أهم ما نص عليه هذا المرسوم هو عدم تطبيق المصادرة مستقبلا ,إلا على الأملاك المنقولة للسكان المحليين في حالة ما اذا :

-اقترفوا إعمالا عدائية ضد الفرنسيين وضد القبائل الخاضعة , أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثائرين ضد فرنسا أو اقامو اتصالات معهم .

- أهملوا أراضيهم و التحقوا بالثوار .

- غادروا منازلهم لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر دون اذن من السلطات الفرنسية الاستعمارية [3] .

د- مرسوم 21 جويلية 1846 (إثبات ملكية الأرض بواسطة سندات).

أمام محاولات السلطات الفرنسية لفرنسة الأراضي الزراعية في الجزائر قامت بين قوانين تعمل على تسوية العقود و الصفقات العقارية بين الأهالي و الأوربيين فأصدرت مرسوم 21

---

[1] - عبد اللطيف بن اشنهو : المرجع السابق ، ص 52.

[2] - عدة بن داهة : المرجع السابق ، ص 321.

[3] - عبد اللطيف بن اشنهو : المرجع السابق، ص 52.

جويلية 1846م ليصحح الأخطاء التي تركها مرسوم 1844م اذا فهو يصب في نفس الفكرة أي انه كان يهدف لتحقيق عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحتها [1].

و عموما تم بموجب هذا المرسوم مسح الأراضي (تحديد الملكيات) انطلاقا من مراجعة سندات الملكية و الأمر في إثبات الملكية الأراضي الغير مستغلة (غير مزروعة) , فمرسوم 1846 يفرض على كل مواطن جزائري عليه إثبات سندات ملكية لتحديد الملكيات انطلاقا منها

أما الأراضي التي ليس لها سندات ملكية و التي لا تقدر احد إثبات ملكيتها فتحول إلى ملكية الدولة الفرنسية (الدومين) باعتبارها وريثة الدولة التركية والتي تسلمها بدورها إلى المعمرين,كما مس هذا المرسوم وضعية أراضي البور باعتبارها أرض دون مالك محدد [2] .

و تطبيقا لهدا المرسوم تم انتزاع 168000 هكتار في منطقة الجزائر وحدها , عاد منها 95000 هكتار لقطاع الدولة و 37000 هكتار لصالح الأوربيين [3].

كما انه قد تم انتزاع 78000 هكتار في متيجة لوحدها بحجة أنها أصحابها غير حائزين على سندات تثبت ملكيتهم لها و التي مست هذه المصادرة 2000 أسرة [4]و حتى يتبين لإدارة الاحتلال مصادرة أراضي الفلاحين , فإنها وضعت مجموعة عراقيل و صعوبات لتحد أولئك الفلاحين من حيازة وثائق وسندات الملكية مثل ما حدث مع 2000 أسرة بمتيجة حيث جمع أصحابها في مساحة لا تتعدى 27,636 .

كما فتحت السلطات الفرنسية تحقيقا للتأكد من صحة السندات التي هي بحوزة الجزائريين وعلى من يملك الأرض عليه أن يقدم الدليل و كان هذا التحقيق تعجيزي لأن الإدارة الفرنسية تدرك جيدا

---

(1) – نفسه، ص 27.

(2)- عدي الهواري : **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي** ، تر ، جوزيف عبد الله ، ط1 ، بيروت ،1983، ص 61.

(3)- عبد اللطيف بن اشنهو : المرجع السابق ، ص 27.

(4)- غدة بن داهة : المرجع السابق ، ص 318.

بأن الجزائريين جل معاملتهم تتم بطرق عرفية و إن حيازتهم للعقارات تتم بدون سندات ملكية لأن الملكية كانت جماعية ينتقل استغلالها عن طريق الإرث ,و قد كانت لهذه العملية انعكاسات سلبية على الجزائريين حيث تمكنت الإدارة الفرنسية من الاستيلاء على أراضي صنفتها في ملكية الدومين [1] .

هـ - مرسوم 19 سبتمبر 1848 .

يقضي هذا المرسوم في مادته الأولى بمنح اعتماد مالي قدره 500 مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة (1848 1851) الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر و كذلك للخدمات ذات المنفعة العامة و المكرسة أساسا لضمان الازدهار و الرفاهية للكولون , ومن جهة أخرى حدد عدد الكولون المستفيدين من هذا المرسوم ب12 ألف مستفيد خلال سنة 1848 ,على أن تكون المستعمرات الزراعية الممنوحة من نصيب مواطنين فرنسيين أرباب اسر و عزاب .

نصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن الكولون المزارعين آو الراغبين في التحول إلى مزارعين يستلمون من الدولة قطعا أرضية زراعية بشكل مجاني تتراوح مساحتها ما بين 02 إلى 10 هكتار للعائلة الواحدة و طبيعة الأراضي الممنوحة , و المساعدات المالية الضرورية لإقامتهم و استقرارهم [2] كان الهدف من هذا المشروع , استقبال ما يزيد عن عشرة ألاف أسرة, فيما عرف بالعمال الفرنسيين إشارة إلى البطالين الذين تجمعوا في باريس خلال ثورة فبراير 1848م استقبلت

[1] - الطاهر ملاخسو: مرجع سابق ، ص 34.

[2] -عدة بن داهة : المرجع السابق ، ص 324.

الجزائر حوالي 200000 من هؤلاء المهاجرين , 15000 منهم باريسيون و الباقي من مدينة ليون [1].

و بهذا تكون فرنسا قد حققت غرضين اثنين أولهما التخلص من فتنة وشغب الثوار و تحمسهم المرعب, و ثانيهما المساهمة في تعمير الجزائر بمستوطنين فرنسيين و هكذا خطى الوافدون الأوائل من كولون 1848 بامتيازات منحتهم إياها السلطات الفرنسية الاستعمارية مجانا منها للاستفادة من 6 حتى7 هكتار للفرد الواحد [2].

4-2- نظريات الاستيلاء على الأرض

ظلت الأرض تمثل لب الصراع الجزائري الفرنسي مابين 1830م إلى غاية 1848م ، وبما انه ليس من السهل اقتلاع الفلاح الجزائري من أرضه وتهجيره منها فقد عهدت السلطات الاستعمارية إلى مختلف الأساليب لإخراجه منها وتحويله إلى عامل مستأجر ومن جملة هذه النظريات نذكر مايلي:

1-شكلت الإجراءات العقابية أول خطوة فرنسية من اجل الاستيلاء على الأراضي الجزائرية وذلك بمعاقبة كل من يلتحق بالمقاومة أو يشارك في أعمال عدائية ضد الجيش الفرنسي الاستعماري، و هذا من خلال مصادرة كل أراضيهم وممتلكاتهم .

2-كما استعملت الإدارة الاستعمارية أسلوب الحجز والمصادرة من اجل المنفعة العامة وذلك يكمن في إقامة المدن و القرى أو توسيع محيطها وبناء التحصينات والمستوطنات العسكرية ، وبمجرد قبول أصحاب الأراضي بالتعويضات المادية كانت تنشا عليها مراكز استيطانية أو زراعية.

---

[1] - محمد دادة : **السياسة الاستطانية في الجزائر** ، رسالة دكتوراه ، جامعة وهران ، 2002م /2003م ، ص ص 149، 150.

[2] - عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص 327.

3-حجز ومصادرة أملاك الغائبين عن أرضهم لمدة طويلة وكذلك استعملت السلطات الاستعمارية عمليات البيع بالمزاد العلني عن طريق التراضي ، إضافة إلى بعض الوسائل التعسفية من اجل نقل الملكية من أصحابها إلى المستوطنين[1]

3- سياسة الجنرال بيجو1841م-1847م.

3-1-التعريف بشخصية الجنرال بيجو.

هو توماس روبار بيجو دولا بيكونري ، ولد شهر أكتوبر 1748م بمدينة ليموج ينحدر من أسرة ذات أصول ايرلندية درس التاريخ والجغرافيا التحق بتكوين عسكري وانضم إلى صفوف الحرس الإمبراطوري[2]، تولى حكم الجزائر سنة 1841م وبقي إلى صيف 1847م ، أي قبل بضعة شهور عن توقف مقاومة الأمير عبد القادر، وقد اتبع بيجو خلال سنوات حكمه القهر والعنف ضد الجزائريين وسياسة الحرب والإبادة لمقاومة الأمير عبد القادر[3].

3-2- سياسة بيجو الاستيطانية.

أن سياسة الجنرال بيجو منذ أن عين بالجزائر كانت تهدف إلى إنشاء مستوطنات زراعية معتقدا أن مطاردة الجزائريين دون الاستيلاء على أراضيهم يعتبر تصرفا غبيا ، كما صرح قائلا (..يجب توطين الكولون حيثما توجد أراضي خصبة ومياه وفيرة وصالحة دون محاولة التعرف على أصحابها ...)، وقال أيضا (..أني لم أجد وسيلة أفضل من مصادرة الأراضي الزراعية ..)وحسب رأيه فان مهمة الجيش الفرنسي لا تنحصر على الحرب

---

[1] - عدة بن داهة : الاستيطان .....المرجع السابق : ص ص 416، 449

[2] - نصر الديم بن داود : **مصادرة الاراضي الجزائرية وسياسة بيجو الاستطانية** ، قسم التاريخ ، جامعة بوبكر بلقايد ، تلمسان ،أعمال الملتقى الوطني : المرجع السابق ، ص 56.)

[3] - أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق ، ص ص ، 216 617.

والجري وراء الأهالي لان ذلك لايجدي نفعا وإنما منعهم من زرع واستغلال أراضيهم أيضا[1].

لم تقتصر سياسة بيجو عند هذا الحد بل اصدر قانون لقهر المقاومة ينص على مصادرة أراضي القلائل الثائرة التي انضمت إلى الأمير عبد القادر في محاربة جيش الاحتلال الفرنسي في السنوات الأولى من دخوله الجزائر وبهذه السياسة استطاع بيجو الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي لتحقيق وإنجاح عملية الاستعمار[2].

واهم ما نص عليه القانون أو المرسوم الذي أصدره بيجو هو عدم تطبيق المصادرة مستقبلا إلا على الأملاك المنقولة للسكان المحليين في حالة ما اذا:

1. اقترفوا إعمالا عدائية ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الخاضعة أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثائرين ضد فرنسا أو أقاموا اتصالات معهم .
2. أهملوا أراضيهم والتحقوا بالثوار.
3. غادروا منازلهم لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر دون اذن من السلطات الفرنسية[3].

هذا المرسوم شملت إجراءاته أراضي القبائل كما شملت أراضي الأفراد ، كما انه يهدف إلى قمع انتفاضات الجزائريين ضد التواجد الفرنسي ، كما كان هدف الجنرال بيجو من خلال هدا القانون هو الحصول على أراضي العرش التي شكلت عائقا أمام التوسع الاستعماري[4] ، وكدا محاولة محاولة دفع الوجهاء وزعماء قبائل المخزن إلى التحالف مع فرنسا ، على أن يستغل الموالون والخاضعون لفرنسا هدا المرسوم للحصول على اعتراف

---

(1) - عدة بن داهة : المرجع السابق ، ص ص ، 312، 313.

(2) - رابح تركي : **عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح والتربية في الجزائر** ، الجزائر ، 2000، ص72.

(3) - عبد اللطيف بن اشنهو : المرجع السابق ن ص52.

(4) - صالح عباد : المرجع السابق ، ص 74.

بحقوقهم في ملكية الأرض ومتن هؤلاء تشكلت النواة الأولى للبرجوازية العقارية في الجزائر[1].

وفقا لهدا المرسوم وسياسة الجنرال بيجو حفزت إدارة الاحتلال عددا من السويسريين الألمان ،الايرلنديين، الاسبان و الايطاليين على الهجرة إلى الجزائر [2].

و في سنة 1845م وصل إلى الجزائر أكثر من 46 ألف مهاجر و هو الشئ الذي أدى إلى توسيع دائرة الاستيطان في الغرب و الشرق [3]فقد تشجع بيجو على إنشاء مستثمرات فلاحيه ووعد الكولون المدنيين بمنحهم أراضي زراعية مقابل خدمتهم العسكرية لمدة ثلاثة سنوات في هده المستثمرات الفلاحية [4] و دلك قصد إفشال المقاومة من جهة و الحصول على الأرض للفرنسيين من جهة أخرى مستعملة عبارة الثقافة [5] بدل المصادرة فمع بيجو الذي يعرف في التاريخ العسكري الفلاح بدأ الاستيطان[6] الرسمي الموجه ولا احد يمكنه أن يشك ان بيجو هو الذي هيأ الجزائر بإحكام و المحراث فهو الذي طلب من المجندين الى جانب استخدامهم العنف مع العرب أن يحملوا المجرفة و المعول في عهدة ساحة نظرية إخضاع الجزائريين على نظرية طردهم و ترحيلهم نحو الجنوب [7] و مهما يكن من شيء فان بيجو رجل الاحتلال و فكره و أيضا المنظر للفكر الاستيطاني و مطوره, وهو الذي بعث الفكرة و أوجدها و أراد أن يجعل من الجزائر خزانا وميناءا ضخما وفي خطاب له سنة 1845 في غرفة النواب صرح (أتعلمون لمادا ذهبنا إلى غاية بسكرة

---

(1) - عبد اللطيف بن اشنهو : المرجع السابق ، ص 52.

(2)- محمد العربي ولد خليفة : **الاحتلال ألاستيطاني للجزائر مقاربة التاريخ الاجتماعي والثقافي** ، ط2، م ت الجزائر ، 2008، ص 59.

(3) - صالح عباد : المرجع السابق ، ص 11.

(4) - عده بن داهة : المرجع السابق ، ص 321.

(5)- الثقاف : وضع السلطات الفرنسية يدها على أملاك المتمردين والثوار والمهاجرين ونحوهم أنظر : (أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق ، ص 29.)

(6)- نفسه : ص 29.

(7) - عده بن داهة : المرجع السابق ، ص 313.

في أولاد نايل هدفنا في ذلك أيها السادة استحداث طرق تجارية تصل إلى المناطق الداخلية وصلت مداخلنا 1844م 80 مليون) لعل هذا الخطاب يكشف توجهات بيجو الإستراتجية نحو التجارة و النشاط التجاري العابر للصحراء [1]

وتدل تصريحات بيجو على أنها جميعا ذات أبعاد سياسية لها خطر كبير و تأثير على المجتمع الجزائري و اقتصاديته [2] حيث صرح أن السياسة و الإنسانية دفعتني إلى الاعتقاد بأن الاستيطان الأوروبي لن يتم ابدأ بدون حرب أو توسع و هكذا تبين الترابط القوي من معادلة ثلاثية مصادرة ارض الاستيطان الاوروبي و الاستعمار و جدلية العلاقة بين هذه العناصر التي شكلت الإستراتجية الاستعمارية التي أوجدها بيجو و دافع عنها أكثر من غيره خدمة للمشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر

و الاستعمار كظاهرة استمد دعامته من الحركة الاستعمارية و أن تدفق الاستيطان بجشعة عملية نهب العقار كما تحول مصادرة العقار لأسلوب خطير لضرب المقاومة الجزائرية من جهة و تحويل الجزائر تدريجيا إلى عنصر اوروبي تكون فيه الغلبة للفرنسيين[3].

3-3- أثار وانعكاسات سياسة الجنرال بيجو على المجتمع الجزائري.

إن سياسة بيجو كانت قائمة على أسس سياسية وعسكرية بمنظور تاريخي وجغرافي ، ويمكن أن نلخص هده السياسة في ثلاث نقاط.

الأولى هي محاولة السيطرة على العرب لضمان الأمن والاستقرار نهائيا

---

[1] -موسى عاشور : **أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف** ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني ، المرجع السابق ، ص ص 92، 93.

[2] - عده بن داهة : المرجع السابق ص، ص 313.

[3] – موسى عاشور : المرجع السابق ، ص 96.

إما النقطة الثانية فهي استحداث وفرض نظام إداري جديد من قبل الجنرال بيجو يطبق على العرب.

وأخيرا تكثيف الاستيطان وخلق نظام إداري أخر لتسيير شؤون المستوطنون الاوربيون.

وهدا كله لتحقيق التوسع الاستعماري للجزائر والمحافظة عليها للأبد ، ولقد تمكن من توسيع حركة الاحتلال والاستيطان وحول الجزائر تدريجيا إلى مستعمرة استيطانية بعدما عنون مشروعه..بالسيف والمحراث.. أي العدوان والاغتصاب بالهدم والترحيل والتقتيل والحرق والنفي[1] ،كما أن انتزاع الملكية العقارية كانت تهدف من ورائها الإدارة الاستعمارية إلى زعزعة البناء الاجتماعي للبلاد[2].

ان ارتكاز الإدارة الاستعمارية منذ المراحل الأولى على الاستيطان بعد نزع الملكية العقارية كدعامة أساسية لمستقبله في الجزائر ، كذلك تشجيع الهجرة الأوربية وفتح الأبواب على مصراعيها لإحداث توازن ديمغرافي بين المستوطنين والجزائريين بل أكثر من دلك تفوق المستوطنين على الجزائريين بفعل الإبادة الاجتماعية لإيجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري يكون سندا قويا للجيش الفرنسي للقضاء على المقاومة والتمهيد للاندماج الكلي[3].

(1) - أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق ، ص 311.

(2) - عدي الهواري : المرجع السابق ، ص 117.

(3) – نصر الدين بن داود: المرجع السابق ، ص 64.

4- السياسة العقارية (1851م-1873):

4-1-قانون 16 جوان 1851 وسياسة الحصر

أ-قانون 16 جوان 1851م:

لقد اصطدم الإستعمار أثناء عملية الإستيلاء على الأراضي بعوائق حدت من تقدم العملية الإستيطانية، وتمثلت هذه العراقيل في قانوني **1844م -1845م** اللذان يعترفان بحق القبائل و البطون في إمتلاك و إستعمال الأرض،[1] عن طريق إثبات ملكية الأرض بواسطة سندات و حريتهم في بيع أو عدم بيع هذه الأراضي، فلم يكن الإستعمار لينتظر طويلا حتى يقرر الجزائريون بيع أراضيهم [2].

وقد نشطت حركة الهجرة الأوروبية إلى الجزائر و بناء القرى الإستيطانية[3] ،وهنا تتجلى لنا سياسة الحاكم العام "**راندون**" " الذي أعطى تعليمات للولاة بالجزائر بإعطاء مساحة من الأراضي للمعمرين مجانا، شرط أن لايتعدى **50هكتار**، و آنذاك لجأ راندون إلى إتباع سياسته الجديدة لحصول العشائر على المزيد من الأراضي و التي أطلق عليها إسم **الإقليم التحديد** أو تجزئة الأراضي إلى قطع صغيرة بحيث لا يترك للقبيلة سوى حق الإنتفاع و الحصول على قوت أفرادها و الجزء المتبقي لإيواء المهاجرين الأوروبيين الذين رضخ لضغوطهم[4] .

---

[1] عبد الله شريط ، **مختصر تاريخ الجزائر – السياسي ، الثقافي ، الإجتماعي -** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985 م، ص 270 .

[2] عيسى شرايطية ، المرجع السابق، ص 60.

[3] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 225.

[4] عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، ط 2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979 م ، ص 60.

فالسكان الأصليون الذين يملكون حق في أراضي القبيلة " كانوا ملزمين بالتنازل للدولة عن الأراضي التي لا يحتاجونها و بالمقابل تعترف لهم الدولة بحق ملكية فردية أو جماعية على الأراضي التي تتركها لهم، فقد وصف " **غودين** " وهو رجل قانون فرنسي هذه السياسة بأنها ***طريقة إغتصاب***[1] *فيها يقال للأهالي بما أنكم مستفيدون سلموا حقوقكم في الأرض التي لا تحتاجونها للدولة والدولة تعترف لكم بدلا منها بملكية مساوية لما تسلمون*".[2]

فسياسة تحديد الأراضي سهلت عملية التمركز الاستعماري الخاص، كما إعتبرت من عوامل الازدهار إذ وفرت الملكية الخاصة للبدو الفلاحين، لكن إدارة الإحتلال رفضت هذا العمل و شجعت على إنتزاع أحسن الأراضي من الفلاحين فمثلا **سكان أولاد كسير** بوادي الشلف خسروا 12000 **هكتار** من مجموع 9000 **هكتار**، كما انتزع المعمرون المراعي و السهول، لكن هذه السياسة خالفت سياسة المكتب العربي الذي يسعى إلى تقوية المجتمع الريفي الجزائري لربطه بالأرض وذلك بخلق الزراعات.[3]

إذن تضمن **مرسوم 1851م** إمكانية رفع مساحة الأراضي الممنوحة للمعمرين ويخول للإدارة الحق في الإستقطاع من أراضي العروش و القبائل خدمة للمصالح العمومية و الإستيطانية[4]، واستند هذا القانون على الفكرة القائلة بأنه "*ليس للقبائل حق ملكية الأراضي*

---

[1] شارل روبير أجيرون:**تاريخ الجزائر المعاصر**،ج1 ، تر ، عيسى عصفور ، د ع ن ت ، بيروت ، 1982، ص 41.

[2] صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر(1870-1900 م)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1984 م ، ص 14.

[3] أندري بريتار و آخرون: **الجزائر بين الماضي و الحاضر**، ترجمة : رابح إسطمبولي و منصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1984 م، ص 356، 357 .

[4] شارل روبير أجيرون : المرجع السابق، ص 51.

التي بحوزتها بل لها حق الإنتفاع بها فقط و أنها ملكية جميع أراضي العرش " ، إذا اعتبرت الضريبة التي كانت للقبائل تدفعها على الأراضي في العهد العثماني بمثابة إيجار الأراضي.[1]

ولتقنين ممارسة الكنتنة[*] شرع قانون **1851م في المادة 11** الذي يعترف بالملكية الخاصة لكل مالك قبل الإحتلال أو تسويته بعد الإحتلال، سواء كانت الملكية عائدة للأفراد أو القبائل أو بطون القبائل.

تضمنت **المادة 14** أن لكل فرد الحق في التصرف و التمتع بملكيته بحرية مطلقة

إذ لم تتعارض مع القانون، حيث لا يحق لأي مالك أن ينقل ملكية أرضه لشخص غريب عن القبيلة، و يعود للدولة وحدها إمكانية إكتساب هذه الحقوق في نطاق المصلحة العامة أو الإستعمار، أو جعلها كليا أو جزئيا قابلة للتنازل لصالح الغير وعلى هدا القانون يعلق

: الخبير الاقتصادي **ابن أشنهو** بقوله "*لم يتمتع أي قانون يدافع عن الملكية بِسِمَة مُخَرِّبَة كهذه(.....) فإن هذا يستبعد شراء الأرض بالنقل، فهو يفتح الطريق أمام التحديد و أمام إغتصاب الدولة لحقوق القبائل* ".[2]

رغم أن السلطات كانت تدرك مخاطر إقامة القبائل **كنتونات**، و لكن ذلك لم يمنعها من ممارسة هذه السياسة، فيشير الحاكم العام " **بيليسيه** في أحد تقاريره: "*في كل مرة تنتزع الأرض منا*

---

[1] عدي الهواري ، المرجع السابق، ص 62، 63.

[*]الكنتنة : هي حصر الأعراش و القبائل في مناطق محددة و إجبار السكان على التنازل عن الأراضي التي لا يحتاجونها (إبراهيم لونيسي ، المرجع السابق، ص 230.):للدولة، بالمقابل تعترف لهم بالحق في ملكية الأراضي المتبقية. أنظر

[2] عبد اللطيف بن أشنهو ، المرجع السابق ، ص 55 .

العرب يبقى على النسق (...) مهما بدأ حجم ما تنتزعه صغيرا بالقياس لما بقى لهم، فإننا بحكم هذا الأخير تخطى الحدود التي تسمح لهم بتأمين شروط بقائهم ".[1]

ومن هنا برزت فكرة حصر الأراضي، مماثلة لتلك المخصصة الغابات أين تخول حق الاستعمال إلى حق الملكية متضمنا نسبة من الملك المخصص إلى إستعماله،[2] فبمقتضى هذا القانون ضمت أيضا الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة فإن 200 **ألف هكتار** من الأراضي الغابية **و** 60 **ألف هكتار** من أراضي القبائل أعلنت أنها تابعة للدولة فالسلطات العسكرية الفرنسية تمكنت من فرض عقوبات صارمة على القبائل المجاورة للغابات بدعوى إشعالها النيران في الغابات أو عدم التدخل بإطفائها.

فقد مس القانون الغابي 16 **جوان** 1851 م مثلا غابة **بني خنيس** بجبال بني شقران – شمال معسكر – التي تغطي مساحتها 3.698 **هكتار** إلا أن قبيلة بني خنيس إحتجت على هذه المصادرة لإعتبار الغابة ملكا جماعيا.[3]

ما نستنتجه أن التشريعات الفرنسية الخادعة قد مكنتها من الإستيلاء على أملاك الدولة العثمانية و حلت محلها في الجزائر،كما أعطت لها الحق في الحد من ملكيات القبائل منذ الإحتلال إلى قيام الإمبراطورية الثانية .

---

[1]- عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص 63 .

[2]- عمار علوي ، **الملكية والنظام العقاري في الجزائر – العقار**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2004م، ص52.

[3] -عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص329، 332 .

و سوف نرى أن هذه السياسة ستزداد عمقا و شمولية و تظهر آثارها الواضحة على المجتمع الجزائري بعد إعتلاء نابليون الثالث الحكم في فرنسا .

ب- سياسة الحصر.

نتيجة لتواصل المهاجرين الأوربيين إلى الجزائر و زيادة طلبهم على الأراضي بات من الضروري على الإدارة الاستعمارية إيجاد حلول جديدة للحصول على قطع مساحات واسعة من الأراضي لتلبية متطلبات الاستيطان فكان لا بد من اللجوء إلى أراضي العرش مستندة في دلك إلى قانون 16 جوان1851 الذي أعطى للدولة حق الملكية في هده الأراضي و إن للفرد حق الانتفاع وهو فكرة ابتكرتها ادارة الاستعمار ، ولم يكن معروفا في الشريعة الاسلامية التي تقر بحق تحصيل الضريبة ومراقبة الزراعة[1].

قامت هذه السياسة (الحصر) على إن القبائل تستغل أراضي لا تتناسب مع عدد أفرادها من هنا يجب حصر الشبان في جزء واحد من ارض العرش يتماشى مع حاجياتهم بحيث تعود باقي المساحة من الأرض إلى الدولة باعتبارها الحاكمة لها و هدا ما يسمح بتغلغل المعمرين داخل أراضي العرش و يتم اختراق القبيلة .

إن فكرة الحصر في الحقيقة تعود إلى الجنرال بيجو الذي صرح 1870 قائلا (سيأتي نحو العرب ليس طردهم و لكن حصرهم في الأرض التي كانوا فيها مند زمن بعيد و ذلك عندما تكون الأرض لا تتناسب مع سكان القبيلة)[2].

---

[1] - رشيد فارح : **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء الاحتلال و أثر دلك على المجتمع الجزائري** ، م و م ، 2007م ، ص 109.

[2] - صالح حيمر : **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830م 1930م** ، رسالة دكتوراه ،جامعة تبسة ، 2013، ص 105.

في البداية تكفل ضباط العرب بتنفيذ هذه السياسة ظنا منهم إنها ترتب لأوضاع الناس في الأراضي لكن اكتشفوا إنها نزع للملكية من الفلاحين و الأهالي لدلك صرح احدهم (بعدما أنهيت ما كلفت به فإنني في موقع يجعلني ادري بما جرى و يمكن أن أقول إن كل هذا هو سرقة و نهب [1] و قد جرت هذه السياسة على مساحة قدرها 343,387 هكتار و التي كان بها ما يقارب 56,489 شخص و قد تم سلب أخصب الأراضي و إلحاقها بأملاك الاستعمار [2]

إن السياسة التي انتهجتها السلطات الاستعمارية كانت تهدف إلى هدفين اثنين الأول التعرف على أراضي الملك و تثبيتها بواسطة عقود ملكية جديدة والثاني هو نزع الملكية الجماعية و الفردية مقابل اقتطاع جزء منها لفائدة السلطات الاستعمارية.

لقد واجهت هذه السياسة مجموعة من الانتقادات خاصة من جانب ضباط المكاتب العربية الذين أكدوا انها تهدف إلى سلب الأهالي أفضل أراضيهم و قد مارسوا عدة ضغوط حتى تم سحب المشروع المتعلق بالحصر عام 1861م [3].

4-2- السياسة العقارية الفرنسية :(1860م- 1873م):

أ- القرار المشيخي :

يعد التطبيق السلبي لقانون 1851 م الدافع الأساسي الذي جعل نابليون الثالث ينتقده و ينتقد طريقة تطبيقه،خاصة بعد زيارته للجزائر 1860م، حيث تبلور لديهم فهم جديد حول واقع الأهالي في الجزائر، ففي رسالة وجهها الجنرال **"بيليسيه"** بتاريخ 06 فيفري

(1) - شارل روبير اجيرون : المرجع السابق ، ص139.

(2) - صالح حيمر: المرجع السابق، ص 109.

(3) -عده بن داهة : المرجع السابق ، ص339.

1863 م يقول: "... *و قد علمنا أن قانون من قوانين شرعنا المؤرخ في سنة* ***1851*** *م يتضمن إقرار حقوق العرب في أملاكهم و حقوق الإنتفاع التي كانت لهم في زمان الفتح، لكن هذه الحقوق فيها إشتباه لقلة العناية بتنفيذها، و الآن يلزم علينا الخروج من هذا المجال المشكل الذي يحير عقل اللبيب...*".[1]

وهذا يعني أن الأرض تخرج من الملكية الجماعية و يصبح الأهالي كأفراد قادرين على التصرف حسب رغباتهم، وبذلك تنشأ بينهم و بين الكولون صفقات متبادلة و بالتالي فالجزائر سيتقاسمها الأهالي و الكولون متعاونين فالعرب للفلاحة و الأوربيين للصناعة،[2] وهنا يصدق قول **المنظرين الفرنسيين**: " *أن فلاح الجزائر الحقيقي هو إبن البلد* " وعلى المهاجرين الأوربيين أن يبقوا في المدن، و أن يعملوا فقط في التجارة و الصناعة و تنمية خيرات البلاد لا يتم إلا بالأشتراك مع العرب و الأوربيين تحت إشراف الحكومة المحلية، كما ورد في نص الرسالة : "**أن الجزائر ليست مستعمرة خالصة لكنها مملكة عربية**"[(*)(3)]. يتقاسم فيها الأهالي و الكولون حق الحماية و الرعاية من جانب نابليون إمبراطور العرب والفرنسيين معا،[4] حيث قال

---

[1] إبراهيم لونيسي ، المرجع السابق، ص 226 .

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 35.

[(*)] المملكة العربية ، تعبير ظهر في الستينات من القرن الماضي و يقصد به جعل الجزائر مملكة عربية و تنصيب الأمير عبد القادر ملكا عليها ، نائبا عن نابليون الثالث إمبراطور الفرنسيين .أنظر : (أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 11).

[3] شارل روبير أجيرون ، المرجع السابق ، ص 59.

[4] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 35.

: " **إن أهل البلد الأصليين بالجزائر لهم حق التمتع برعايتي و إنني أعتبر نفسي إمبراطور العرب تماما كما أنني إمبراطور الفرنسيين** "[1]. إذن فهو يرمي من وراء مشروعه هذا أن يتصالح مع الأهالي و يحميهم من الأقلية الأوربية.

*و قبل صدور قانون "**سيناتوس كونسولت**" بثلاث سنوات كان المعمرون قد راسلوا مجلس الشيوخ من أجل فتح المجال لتداول الأرض، فورد في إحدى كتاباتهم " إن على فرنسا أن تقوم بتفكيك القبيلة و تحطيم الأرستقراطية العربية و الوصول إلى إلغاء القضاء الإسلامي و إقرار الإدماج".ومن ثم أرسل مجلس الشيوخ لجنة تحقيق **1862م**، التي خلصت إلى أن الإستعمار الفرنسي عاجز عن الإستيلاء على الأراضي بالرغم من التسهيلات التي منحت له،* لذلك رأت ضرورة إصدار تشريع جديد.[2]

ب- قرار سيناتوس كونسولت و تطبيقاته 1865م .

جاء هذا القانون من اجل الفصل في الإضرابات المثارة بسبب النقاشات حول الملكية العربية و تدعيم الملكية في أيدي مالكها بواسطة قانون رسمي للملكية الجماعية للأفراد إلى ملكية فردية

وقد احتوى على مجموعة من المواد أهمها

_ نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن القبائل الجزائرية هي مالكة الأراضي المستغلة من طرفها بصفة دائمة و تقليدية

---

[1]- عمار بوحوش ، **العمال الجزائريون في فرنسا** ، المرجع السابق، ص 62 .

[2]- الطاهر عمري ، المرجع السابق ، ص 84، 85.

_أما المادة الثانية فهدفها تحديد أراضي العرش و تحديد الملكية الفرنسية على أعضاء الدوار كلما كان ذلك ممكنا .

-المادة الثالثة عملت على تثبيت حدود القبائل و الشروط التي تأسست وفقها الملكية

أما المادة الرابعة فهي تحفظ حقوق المستعمر من خلال أحقيته في خيرات البايلك.

_كما أحدثت مادة أخرى إجراءاتها غير مختلفة عن قانون 1851 خصوصا تلك المتعلقة بنزع الملكية من اجل المنفعة أو الاستعمال العام للأراضي أو المصادرة و ذلك لتمثيل نقل الملكية لصالح الأوربيين.

عملت الإدارة الفرنسية على تنفيذ المشروع عبر ثلاث مراحل وهي :

_**المرحلة الأولى:** كانت تهدف إلى تحديد العرش و الأرض و الدوار ,ثم توزع الملكيات الخاصة على الأفراد و إخراج نصيب الدولة منها لاستعمالها في مصالحها و هذا من اجل القضاء على النظام القبلي و تفريق الأهالي [1].

_**المرحلة الثانية:** توزع الأراضي و خدمتها و هذا ما يوجب على الفلاح القيام بفلاحة الأرض و دفع الضرائب .

_**المرحلة الثالثة:** أما هذه المرحلة فهي تتعلق بحيلة جديدة فعند تجزئة الأرض إلى قطع صغيرة تصبح ما يعرف بالعائلة بدل القبيلة أو العرش و بالتالي سيكون من السهل على السلطة الاستعمارية السيطرة على العائلة و الاستيلاء على الأرض باللجوء إلى الضغط عليها و إثقالها بالضرائب و كذلك الاعتناء بالأرض و إهمالها .

إن قانون سيناتوس كونسلت كان من اجل تحقيق هدفين أساسيين هما :

(1) -عدة بن داهة : المرجع السابق ص 347.

هدف سياسي اجتماعي: و ذلك من خلال القضاء على النسيج الاجتماعي السائد بين الأهالي في ذلك الوقت وظهور نمط جديد بعد تفريق وتشتيت نظام القبائل أو العرش أي إن جعل النظام يقوم على أساس الأرض .

أما الهدف الثاني فهو هدف مادي يتعلق بانتقال الملكية من الأهالي إلى المعمرين وتدعيم الملكية في يد من يحوزها ، سواء كانت ملكا شخصيا أو مشاعة بين الاعراش ، هذا إضافة إلى أن بيليسيه كان يهدف من خلال هذا اللاجراء إلى تهدئة أوضاع البلاد لمصلحته حيث صرح قائلا ..يبدوا لي ان من اجل مصلحة الجزائر وازدهارها دعم وتعزيز الملكية بين أيدي ممتلكيها [1]

ج- *قانون وارنيي: 1873 م (فرنسة المبادلات العقارية) :*

لقد كان سقوط الإمبراطورية الثانية عام **1870م** لصالح المتطرفين الذين فكروا في الثأر من مؤيدي العرب، واضعي قرار مجلس الشيوخ فتشكلت لجنة تحقيق في هذه السياسة سنة **1868م**، و قد كان المعمرون يدلون بشهادتهم لهذه اللجنة و يتهمون سياسة "**نابليون الثالث**" المؤيد للعرب، كما إعتبروا الإسراع بخلق الملكية الفرنسية القابلة للتداول بمثابة الحل الوحيد لتفادي مثل هذه الأخطار مستقبلا.[2]

([1])- صالح حيمر : المرجع السابق ، ص110.

[2] صالح عباد ، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين(1830- 1930 م)**، المرجع السابق، ص 174 .

ممثل الجزائر في الجمعية العامة التصويت على لقد تم بناء على تقرير تقدم به" **وارنيي*** قانون 26 **جويلية** 1873**م** الذي تضمن الترتيبات المتعلقة بتحديد الملكيات الجماعية و أفراد العشيرة و إنشاء الملكية الفردية في أراضي القبائل لتسهيل عمليات المضاربة بأراضيها ،خاصة أنه منح المستوطنين إمكانية التملك[1] في عمق أراضي القبيلة، فالاحتفاظ أو نقل الأراضي التي تثبت ملكيتها يتم إدارته بواسطة القانون الفرنسي و إلغاء كل القوانين التي تستند للشريعة الإسلامية .

لو أجرينا مقارنة بين قانون 1873**م** و قرار مجلس الشيوخ 1863**م** الذي تضمن العمليات الثلاثة السالف ذكرها فان قانون **وارنيي** لم يهتم سوى بالعملية الثانية المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية[2]. وقد تضمن هذا القانون مواد نذكر أهمها:

المادة الأولى: تنص على تأسيس الملكية العقارية في الجزائر و المحافظة على العقار و التحويل التعاقدي له مهما كان الملك و يخضع و يسير بالقانون الفرنسي.

المادة الثالثة: تنص على منح الملكية العقارية لأفراد القبيلة إلاّ في حدود المساحة المستغلة فعلا، أما المساحة العامة فتبقى ملكا للدوار أو البلدية أو الدولة **(العقار الشاغر)** أو

---

* -وارني : طبيب جراح ولد سنة 1830م استقر في الجزائر عين مدير الشؤون المدنية في مقاطعة وهران 1843م ثم عين مقرا لدى المجلس الاعلى للادارة في الجزائر سنة 1848م أنظر

(1) المرجع نفسه، ص362.

(2) عدة بن داهة، المرجع السابق، ص365.

أملاك شاغرة، دون مالك و هكذا يصبح للأهالي أملاكا محدودة يمكنهم التعامل بها و التصرف فيها متى أرادوا.[1]

المادة السابعة : نصت على عدم المساس بالشرائح الإسلامية، كما يحددها قانون الأحوال الشخصية ولقد مس هذا القانون :

أولا: الأملاك العقارية المتواجدة داخل المناطق التي خضعت فيها الملكيات لعمليات التجميع.

ثانيا: الأملاك المسجلة لدى الموثقين التي لا تستدعي الضرورة تحديد سنداتها.

ثالثا: الأملاك العقارية الواقعة داخل المناطق التي جرى عليها تطبيق مرسوم 24 **جويلية** 1846م أو هي معفاة منه.

ووضع قانون وارني آليات خلق الملكية الفردية عن طريق:

- فرنسة كل أراضي الجزائر و ذلك بإخضاعها التدريجي للقانون الفرنسي و إلغاء الحقوق الإسلامية القديمة أي الملكيات التي تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية.
- تسهيل عملية انتقال الملكية الفردية إلى الأوروبيين عن طريق ما اصطلح عليه "**التطهير الخاص**" المتمثل في منح المستفيد عقد ملكية أرض لم تنته التحقيقات الجارية بشأنها.
- خلق الملكية الفردية في المناطق التي عهدت وجود الملكية الجماعية فيها أثناء تنفيذ عملية **سيناتوس كونسولت** 1863م .

[1] سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المرجع السابق، ص228.

عن طريق منع ذوي الحقوق قطعًا أرضية وعقود ملكية بالشكل الذي يجعل الملكية الجماعية تجميعا لتلك القطع (أو مظهرًا عقاريًا لتلك العقود) أما الباقي فتعتبره الدولة ملكا لها وهكذا فقد أقر قانون وارني على "*شهادات الملكية*" التي تثبت الملكية العقارية الخاضعة للملاك.[1]

يهدف قانون وارني المعروف بقانون" **الكولون**" إلى تفكيك وحدة الملكية الأهلية و تمكين المعمرين منها[2] ،بحيث لم يعد هناك ملاك أرض تحت سند ملكية العرش أو الملك و إنما أملاك عقاريون لا غير، ويعتبر هذا القانون مكملا لإجراءات مجلس الشيوخ 22 **أفريل** 1863**م** الذي أقر بالملكية الفردية للجزائريين، هذه الأخيرة التي ستؤثر على الفلاح الجزائري و يكون فريسة للمضاربين الذين دخلوا إلى أراضيهم إذ كان يكتفي أن يطلب واحد من أفراد القبيلة بيع أرضه حتى تقسم تلك الأرض إلى قطع صغيرة و بالتالي يسهل عليهم شرائها، حيث في أحيان كثيرة يصعب تقسيم قطعة الأرض بين عدد كبير من ملاكها فتباع في المزاد ويقسم ثمنها على المالكين وهذا ما أدى إلى ارتفاع وتيرة مبيعات الأراضي.[3]

إذن هذا القانون لبى رغبة الكولون، ونشط من عملية الاستيطان فقد أجمعت تقارير لجنة التحقيق التي أمر بها مجلس الشيوخ على إنتقادات عنيفة لقانون 1873**م** الذي أتى من أجل إقصاء الأهالي، كما ناهضت عملية الاستيطان الأناني الذي يهدف للاستيلاء على أكبر

---

[1] حمدي باشا عمر، المرجع السابق، ص50.

[2] رحيم محياوي، **دراسة مستقبلية الإستيطان و التوطين- الإستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين** ، منشورات باجي مختار ، الجزائر، 2006 م ،ص30.

[3] عمار قليل ، المرجع السابق، ص86.

مساحة ممكنة من الأراضي التي يملكها الأهالي فوارني كشف بنفسه عن أهداف هذا القانون إذ توقع أن تستفيد الدولة بفضله من 04 **ملايين هكتار**، لأن القبائل ليست لديها عقود ملكية و هو ما تم فعلا.[1]

فالحصيلة كانت مرعبة حقا ففي **أوت** 1873 **م** ظهرت نتائج فرنسية مؤقتة توضح أن المصادرة قد مست 725.840 **هكتار**، في حين يشير فرحات عباس إلى إغتصاب 2.639.000 **هكتار** أعطيت 500 **ألف** منها للمعمرين اللاجئين من مقاطعتي **الألزاس واللورين**، و من أمثلة المصادرة لبعض الدواوير بمنطقة **أقبو** بدائرة **بجاية**

كما ترتب عن عملية تقسيم الأراضي نشوب خلافات لا تنتهي إلا في المحاكم الفرنسية، حيث السيادة المطلقة للفرنسيين، وحيث يعمل القضاة و المحامون على رفع تكاليف القضاء و أحيانا بمبالغ أكبر قيمة من الأرض المتنازع عليها، وهكذا تذهب الأرض إلى أيدي المضاربين و المستوطنين و الإقطاعيين و يخرج الجزائريين من المحاكم دون أرض و دون مال.[2]

أمام هذه الإجراءات إضطر البرلمان الفرنسي عام 1890**م** إلى وضع حد لقانون **وارنيي** وعينت لجنة لتصحيح عيوبه فإقترحت إدخال بعض التعديلات عليه.

وفي الاخير نستنتج أن فرنسا جاءت بعدة قوانين مست مسألة الملكية العقارية لأنها ادركت أن نجاح عملية الاستطان تكمن في سيطرتها على الأرض التي تعبر عاملا مهما في بسط نفوذها واتمام عملية الاحتلال الكلي للجزائر

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص30.
[2] عبد اللطيف بن آشنهو، المرجع السابق ، ص 63.

الفصل الثاني

أثر التشريعات العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري وموقف الجزائريين منها .

- أثرها على الاقتصاد التقليدي للجزائريين.
- النتائج الاجتماعية و الثقافية .
- ردود الأفعال الجزائرية (المقاومة).

لقد أدى تطبيق القوانين العقارية إلى ظهور العديد من النتائج في جميع الميادين سواءا من الجانب الاقتصادي، الاجتماعي أو الثقافي، فما مدى تأثر المجتمع الجزائري بهذه السياسة العقارية وما هي إفرازاته ؟.

1-أثرها على الاقتصاد التقليدي للجزائريين و أثر المراسيم والقرارات :

1-1- دخول الإقتصاد النقدي وتأسيس البنوك :

لم تكن القبيلة **أو** العرش قبل الاحتلال تبحث عن أكثر من الاكتفاء لأنها لم تكن في يوم من الأيام تهدف إلى التصدير، فكان الاستهلاك الذاتي هو الهم الأول بالنسبة لها مع وجود بعض المبادلات خارج القبيلة كمقايضة بعض السلع، ولم يكن الذهب و الفضة سوى منتجين للتبادل لا أكثر، و كان إستعمالها استثنائيا في المبادات مع المناطق البعيدة، ففي هذه الحالة المقايضة غير ممكنة أو غير مربحة، فحتى الضرائب تدفع عينا و ليس نقدا، و بالتالي تنشأ الحاجة إلى النقد لكن بعد الإحتلال الفرنسي نجد أن القبائل في الأقاليم الخاضعة للسيطرة الفرنسية ملزمة بدفع الضرائب نقدا، و هذا ما دفعها إلى بيع إحتياطات القمح كلها أو البعض منها، و لما اكتملت السيطرة الفرنسية على جميع القبائل تعمم تبادل القمح نقدا.[1]

و هكذا صار النقد حتمية يفرضها الإقتصاد اللبيرالي الجديد المطبق في الجزائر و الذي يعتبر نسخة مطابقة عما هو في فرنسا، فنجد أن الفلاح إنتقل من النمط الإقتصادي المقفل

[1] عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص 80.

إلى النمط الإقتصادي المفتوح، دون أن يكون مستعدا ماديا لمثل هذا التغيير وكان له أن يخضع لأولويات لا يعرف كيف يقدرها.

ومع تزامن عملية تفتيت القبيلة سنة 1863م ، كان الفلاح الأعزل عرضة لعمليات إرتفاع و هبوط أسعار الحبوب، ولم يعد اقتصاد الإستهلاك الذاتي قادرا على الصمود و الاستمرار، لذلك حاول الفلاح رغم إمكانيته الضعيفة الدخول في الدائرة النقدية ولم يستطع أن يقاوم و يصمد أمام جاذبيتها، ولم يسلم حتى كبار المالكين من إغراء المؤسسات التجارية.[1]

1-2- بداية التعامل الربوي وأثره :

بعد الانتهاء من عملية التقسيم التي مست القبائل راح النواب الفرنسيون يلحون على الإسراع لتشكيل الملكية الفردية في جميع الدواوير في 27 فيفري 1869 م حتى يصبح لكل فرد صك ملكية يمكنه من وضع أرضه في المزاد العلني، وهذا ما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي إذ لم يعد بمقدور الفلاح أن ينتج طعامه بسبب عدم تحكمه في تقنيات الزراعة الحديثة آنذاك، فكان إنتاجه الكمي و الكيفي ضعيفا، فحدثت أزمات خطيرة أدت إلى تراكم نتائج المحاصيل السيئة تدريجيا، وبعد أن فقد التحصين الذي كان قد حظي به داخل الجماعة، وشجع هذا الوضع على ظهور الربا.[2]

---

[1] عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص71.

[2] نفسه : ص 75.

ظهر النظام الربوي في الجزائر مطلع 1850م، وبرز دوره في إنتزاع ملكية الفلاحين منذ سنة 1870 م،غير أن السبب في تجريدهم من ملكياتهم هو القروض الكبيرة التي اقترضوها إذ في نهاية الأمر قام اليهود والأوروبيين و المرابون وفي مواضع أخرى أبناء طائفتهم بحرمانهم نهائيا من أراضيهم.

و الجدير بالذكرأن إتساع ظاهرة الربا نتج عن الإحتلال الفرنسي الذي غير وبشكل مفاجئ كل ظروف الحياة السابقة للأهالي، حيث يقوم الفلاح بالإستدانة لشراء الحبوب اللازمة لإستمراره وزرع أرضه و دفع الضريبة، ومن قبل هذا كان هذا الفلاح يعتمد على أبناء قبيلتها ادا احتاج لشيء أو حصل قحط حسب التقاليد والدين و يعيد ما اقترضه عينا عند الحصاد دون فائدة تدفع لهم.

لكن بعد أن أحرزت التجارة تقدما وجه احتياطي الحبوب الخاص بالأغنياء إلى التصدير، كما لم يشد الفلاح الصغير عن هذا و أخذ يبيع كل ما يجنيه من حبوب في السنوات الجيدة أما في السنوات العجاف يبيع محصوله قبل الحصاد تحت وطأة المضاربين بسبب حاجته للنقد. [1]

وفي فقرة تحت عنوان " الربا و القبيلة " كتب نابليون إلى "**مكماهون**"[*] وذلك بعد زيارته للجزائر في سنة 1865 م،كتب رسالة طويلة انتقد فيها أشياء كثيرة و طرح سياسته الجديدة التي لم يعتزم على تطبيقها في الجزائر.[2]

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو ، المرجع السابق ، ص72 ،73.

[*] مكماهون : كان قائد أعلى للقوات البرية والبحرية بالجزائر عين حاكما عليها في سبتمبر. أنظر: (يحيى بوعزيز ، **سياسة نابليون الثالث إتجاه الجزائر من خلال أقواله و رسائله (1852-1870 م)**، المرجع السابق، ص 21).

[2] يحيى بوعزيز، المرجع نفسه ، ص 21.

و أهم ما ورد في رسالته نذكر:

" عندما لاحظ العرب انخفاض ثروتهم بفقدانهم الأرض و تراكم الضرائب التجأوا إلى الإستدانة بفوائد مرتفعة جدا إن القروض الربوية من أكبر المصائب التي تثقل السكان الأصليين (....) هناك خوف عندما يصبحون جميعا ملاكا عقاريين، من أن يتعرض قسم كبير منهم لإنتزاع ملكيتهم، وتنتقل كافة أملاكه إلى الدائنين"

ولعل ما يفسر خوف نابليون الثالث خشيته من نزع ملكية المشح المباشر لصالح المرابي.

وكتب كذلك "**فلوروا يوليو**" وهو أحد كبار الخبراء في شؤون الجزائر في تلك الحقبة فقال:" بعد توزيع صكوك الملكية في قبيلة ما يفقد السكان الأصليين أرضهم بسبب المضاربات المشينة التي تفقدهم ملكياتهم بواسطة سندات تعود إلى سنوات عديدة مضت في اليوم الذي توزع فيه الصكوك بتوجيه حجاب المحاكم إلى الريف لحجز الملكيات ".[1]

و كذلك أبدى الجنرال لاكورتال تخوفه من القروض الربوية فقد قال : "ينبغي أن يقضي على الربا و إلا فإن الشعب العربي سيقضي عليه و لكم الإختيار".[2]

1-3- المجاعات :

تعرضت الجزائر خلال فترة الإستعمار إلى أحداث مؤلمة سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية نظرا لسياسة القسوة التي إتبعتها الإدارة الإستعمارية ضد الجزائريين و ذلك بسن العديد من القوانين و منها القوانين العقارية التي كرست مبدأ حيازة الأراضي و العقارات الجزائرية لخدمة المشروع الإستيطاني فالإحصائيات التي وضعت في 1830 **إلى غاية**

---

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص73، 75.

[2] -صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871م)**، منشورات باجي مختار، الجزائر، 2006، ص236.

1840 أثبتت أن عملية نزع الأرض قدرت بـ 249000 **هكتار** أما بين 1830-1850 فتم نزع حوالي 200.000 **هكتار** [1] .

غير أن عملية إنتزاع الأراضي في هذه الحقبة لم تصب الإقتصاد الفلاحي بشكل جوهري، فرغم هذه الإجراءات التعسفية إلا أن القبائل ضلت قادرة على الإستمرار بالرغم من تعرضها للمصادرة و الحصر و التحديد، و لم تؤثر سيرورات الإنحلال بشكل أساسي إلا في النظام الإقتصادي المسيطر داخل التشكيلة الإجتماعية الجزائرية، ومنذ صدور قانون 16 **جوان** 1851 م إلى سنة 1863 م طبق تحديد الأراضي على حسب قول شارل روبير أجيرون على 16 قبيلة أي 363000 **هكتار** أعطي منها 61.363 **هكتار** للدولة وعند صدور قانون السيناتوس كونسيلت سنة 1863 م الذي مس 372 قبيلة فكان إجمالي مساحة الأراضي الجزائرية التي أحصاها الفرنسيون تقدر ب 6.833.811 هكتار منها 1003.072 هكتار مخصصة للدومين أي بنسبة 14.9% أما أراضي العرش فتقدر ب: 1.523.013 هكتار أي 22.3%.[2]و تشير التقارير أنه قبيل سقوط الإمبراطورية الثانية فقد الجزائريون 765000 **هكتار** من أراضيهم لتمتد أكثر في ظل الجمهورية الثالثة إلى 1682000 هكتار سنة 1900 تحديدا.

إن عملية مصادرة الأراضي كانت الخطوة الأولى من أجل إنجاح مشروع الاستيطان بصفة عامة و خاصة أن عدد المهاجرين كان يزداد في كل مرة، كما لم يخف عن ناظر الإدارة الفرنسية العمل من أجل التمكين للنظام الرأسمالي الجديد الذي حملتها معها إلى الجزائر. [3]

---

[1] أحمد حسين سليماني ،المرجع السابق ، 118.

[2]- نفسه ، ص 121، 122 .

[3] -صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا و المستوطنون**، المرجع السابق، ص18، 19.

فأقامت البناءات القاعدية الضرورية كالسدود و حجز الآبار و العمل على زراعة الحنطة، الذرة، والكروم ، التبغ .....إلى آخره.[1]

و قد تحصلت الشركات الرأسمالية على تسهيلات كبيرة فشركة جنيفواز السويسرية التي أنشأت سنة 1854 حظيت خلال 10 سنوات على 281 ألف هكتار من أجل إنشاء القرى و تهجير الأوربيين و شركة **جمعية الغابات** تحصلت على 160 **ألف هكتار** من الغابات لتستغلها مدة 60 **عاما** [2].

لقد كانت انعكاسات هذه السياسة وخيمة وكارثية على المجتمع الجزائري إذ تسببت في وقوع العديد من المجاعات المأساوية في القرن 19، ففي سنة 1838 وقع قحط شديد نتج عنه نتيجتان قاسيتان و هما :

1- ارتفاع أسعار الحبوب، وغلاء سعر اللحم و السمن و التمر.

2 - ضياع أملاك الناس و عقاراتهم تحت تأثير الحاجة إلى النقود كما كانوا يقدمون عليه من إبرام عقود مختلفة .[3]

و لم تكن كذلك سنة 1848 م بأفضل من سابقتها ، فقد إنتشر الفقر بشكل رهيب مع إستمرار القحط و قد صادفت هذه الأزمات هجرة الأوربيون إلى البلاد بشكل عام فهمهم الوحيد هو تجريد الشعب الجزائري من أراضيهم بمختلف الوسائل و إستغلالها لأن الفلاحة على حد قول ش. ريشار:" تعد أولى مصالح الدولة الإستعمارية"،[4] ومع استمرار المجاعات التي إنفجرت خلال 1845-1850 م بتأثير عوامل مختلفة منها:

---

(1)-صالح فركوس ، **المختصر في تاريخ الجزائر في عهد الفنيقيين الى خروج الفرنسيين**، دار العلوم ، عنابة، 2003،ص 211.

(2)- يحيى بوعزيز ، **المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19 – و مواقف وآراء الجزائريين من إدعاءات الفرنسيين حول أسبابها** - ، مجلة الأصالة ، ع 33 ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، 1976 ، ص 17 .

(3)- صالح العنتري ، **مجاعات قسنطينة**، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974، ص 16.

(4) صالح فركوس ، **إدارة المكاتب العربية و الإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد** ، المرجع السابق ، ص 24.

1- الأزمة الإقتصادية في فرنسا التي نقلتها إلى الجزائر (أزمة القمح) .

2- تدفق المهاجرين الأوربيين، إذ استحوذت الموجة الأولى على قسم كبير من الأراضي و طردت عدد من القبائل .

3- تتالي عدد سنوات القحط و قد أدى تزامن هذه العوامل إلى وقوع الكارثة.[1]

إذن فبالإضافة إلى التطور السريع لعملية الاستيطان التي وصلت إلى حد إفقار المجتمع من كل توازناته ،إلا أن الأقدار عاكست هذا الشعب فضربته النكبات الطبيعية المتتالية خصوصا ما بين سنتي 1867-1868 م ، وندرة في الأمطار مما أدى إلى حدوث الجفاف ، وقد زادت رياح الجنوب في تأزما الوضع فتسببت في حرق الحقول فمثلا تربة واد الشلف صارت عبارة عن أرض بور يستحيل العمل بها، كما أن الفصل الرطب تأخر فتزامنت الرطوبة و البرد، مما جعل الجزائر في مأزق بسبب الجليد و غطى الثلج السهول العليا التلية . ففاجأ الحيوان و الإنسان معا فماتوا من شدة البرد و عند ذوبانه حدثت فيضانات في ربيع 1868م كما حدثت فيضانات صيفية.

و تعد سنة 1867 **م** من السنوات التي قلت فيها كمية الأمطار، حيث قلت فيها حتى مياه الشرب و السقي و جفت الينابيع في الصيف.

و في 1868 **م** تهاطلت الأمطار و سمحت أخيرا بعملية الحرث لكن فسدت البذور، وكذلك منطقة الحضنة لم تكن أحسن من سابقتها فقد عانت جفاف محلي فقضي على ربع (¼) المساحة المبذورة ،و تم تسجيل تساقط كمية معتبرة من الأمطار سنة 1869م، مما أدى إلى حدوث فيضانات محلية إلا أن القحط كان السمة الغالبة خلال موجة الجفاف التي ضربت من جديد البلاد بين **ماي و ديسمبر** 1869 **م** [2]

---

[1] عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص 77.

[2]- يحيى بوعزيز، **موضوعات و قضايا في تاريخ الجزائر و العرب**، ج1 ، دار الهدى للطباعة و النشر ، الجزائر، 2004 ، ص 455.

والجدول الآتي يبرز مدى تباين كميات الأمطار المتساقطة بين الأربعينات و الستينات من القرن 19 بالجزائر العاصمة:

السنوات	كمية الأمطار (بالملم)	السنوات	كمية الأمطار (بالملم)
1844	1046	1864	698
1845	1046	1865	776
1846	1046	1866	431
1847	1306	1867	529
1848	1280	1868	509

لكن هذا ليس بالأمر الغريب عن الجزائر و مناخها ، فالمعروف أنه في كل السنوات تسجل سنة جيدة و سنتين متوسطتين و ثلاث سنوات كارثية. حيث فقد الجزائريون كل شيء حتى قطعانهم التي كانت تعتبر آخر جدار للمجاعة، و كل ذلك بسبب النكبات الطبيعية التي توالت و هذا ما أثار دهشة" **فيتال** و قد وصفها بقوله : " إن الغلال ضاعت و المواشي بدأت تموت، و هذا ما لم يحدث أبدا من قبل و هوما نتج عنه تصاعد المجاعة و موت الناس بالجملة".

ويعتبر شتاء 1867-1868 م قاس حيث غزت الثلوج المناطق الشرقية والغربية فلم تستطع الحيوانات إحتمال البرد، و بهذا إختفت القطعان، فمنطقة الشرق لم تكن الخسائر بها موزعة بإنتظام حيث فقدت السباخ سنة 1867 م كل قطعانها تقريبا و لقد تأرجحت خسائر القبائل فيما يخص فقدان المواشي مابين 66%و 83 % ، و هذا ما ورد في تصريح **ماكماهون** إن الجزائر قد فقدت $9/10$ من قطعانها و ذلك بقوله : "إن الحيوانات ستنقرض بالجزائر.وقد زاد في حدة الأزمة التنوع في الضرائب و الغرامات المفروضة على الأفراد، كان سببا في فقدانهم لماشيتهم.[1]

1- بورغدة رمضان:**مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري ابان الاحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن** 19م، مجلة البحوث ، ع 03، د م ج ، قسنطينة ،2008، ص 41.

و كذلك شهدت سنة 1864 م أفواج الجراد التي غزت البلاد من كل صوب و إتخدت شكلا خطيرا في مطلع عام 1866 م الذي دعي بعام الجراد، فعبرت جبال الأطلس من الجنوب إلى حقول الشمال و مزارعه، و إلتهموا كل ما وجدوه من خضرة و ثمار و بالتالي تعرض الناس إلى ضائقة مادية شديدة، فأعلن حاكم الجزائر في سبتمبر في إعلان موجه إلى الإمبراطور في سبتمبر من نفس السنة بأن الجراد إختفى لكنه عاود الظهور في جانفي 1867 م لكنه تراجع في الشتاء، إذا أتلف البرد والثلج بيوضه ليعاود العودة من جديد في 1868 م، فلم ينج في تلك السنة الزرع إلا قليلا جدا[1] ،و اختفى من جديد ثم عاود الظهور في ديسمبر 1869 م إلى غاية 1870 متلفا بذلك المحاصيل خصوصا في منطقة مجانة التي كانت تحت حكم المقراني. [2]

رغم أن أكثر المتضررين هم الجزائريون، أما الأوربيون فكان وقع الأزمة عليهم أقل ضررا لتوفر إمكانية مقاومته ، و هذا كله يرجع إلى السلطات الإستعمارية بسبب موقفها المتهاون و السلبي إتجاه الجزائريين، لأنها لم تبذل أي مجهود في تقديم يد المساعدة، بل إكتفت بتوجيه بعض النداءات لرؤساء العائلات الجزائرية الغنية كي يقدموا المساعدات و منهم المقراني [3]، لكن الكثير منهم حاولوا إبعاد هذه المسؤولية عن الإدارة الفرنسية ،و منهم الأب" **بورزي**" **الذي قال** :" أن العرب لم يقاوموا الجراد و عندما سألتهم عن السبب قالوا :"أن الله بعثه و هو الذي سيطرده " .محاولة منهم لإتهامهم بالقدرية و التواكل .

على الرغم من الخسائر الكبيرة التي خلفتها أزمة الجراد على ما يعتقد ليس سببها المجاعة، و إلا فلما ذا لم يتضرر المعمرون بها ؟.[4] لأنه لم ينقص من إحتياطي حبوبهم و

---

(1)- صالح العنتري، المصدر السابق، ص 290.

(2) -يحيى بوعزيز ، **المجاعة** ، المرجع السابق ، ص 8، 9 .

(3) -يحيى بوعزيز ، **موضوعات و قضايا** ، المرجع السابق ، ص 457.

(4)- إبراهيم لونيسي ، المرجع السابق ، ص 290.

منتوجاتهم شيئا، فمطامرهم كانت عامرة بالقمح[1] على عكس الأهالي، إذن فالسبب الأقوى هو السياسة الفرنسية التي جردتهم من سلاحهم ألا و هو الأرض التي يواجه بها النكبات ،و بالتالي فعندما ضربتهم هذه الكوارث الطبيعية وجد الشعب أعزلا لا يملك شيئا لمواجهتها.[2]

و بالإضافة إلى كل هذه النكبات حلت الأوبئة و الأمراض على البلد، و ذهب ضحيتها الكثير من الأهالي، ومما زاد الأمر خطورة هو إنتشار وباء الكوليرا وسط المسلمين و نجا منه بطبيعة الحال المعمرين، ووصف ذلك الأب **بورزي** قائلا :" إنه ليصعب علينا التعرف على العدد الحقيقي للضحايا "[3]، و لكن ورد في تقرير دفع للهيئة التشريعية بتاريخ 20 مارس 1867 م أن عدد ضحايا الكوليرا وحدها قدر بـ89557 شخص من بينهم 86891 أهلي، و هذا كله بسبب إنعدام وسائل الوقاية الصحية للأهالي و سوء حالتهم الإقتصادية و الإجتماعية.

وهناك رأي يرجح أن الحجاج هم من أتى بالكوليرا سنة 1867 م لتختفي سنة 1868 أما التيفيس فتفشى في سنة 1868 م ومات الكثير بسببه كما يذكر الدكتور **فيتال** كله بسبب التراكمات التي كانت في السجون، وهذا ما أدى إلى إنتشار الأمراض و إنتقال العدوى، وفي تقرير للدكتور **بيرزي** فيذكر أن الجوع هو المناخ الملائم لإزدياد و إنتشار الأوبئة بالإضافة إلى كل هذا سوء التغذية و قساوة الحياة في ضل غياب المأوى و اللباس و النظافة، فلم تترك هذه الأمراض صغيرا كان أو كبيرا.

ورغم خطورة الوضع في الجزائر فلا نجد أي تقرير سواء كان سنويا أو فصليا تحدث عن الأوضاع المزرية التي كانت تتخبط فيها الجزائر باستثناء مقالتين وصفتا ذلك،بل نجد

---

[1]- مصطفى الأشرف ، **الجزائر و الأمة و المجتمع** ، ترجمة: حنفي بن عيسى ، مؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983، ص 15 .

([2])- خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 107.

([3])- إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 290.

أنها زادته فقرا ورعبا و إمعانا في الاستئصال، ولم تقم بأي دور ولو كان بدافع الإنسانية، بل تركتهم يموتون جوعا و مرضا.[1]

لقد تمخض عن المجاعة تلاشي الروح الجماعية، و انحلال في الأخلاق التقليدية المتعارف عليها عند الأهالي، سواء كان من ناحية النزاهة أو التضامن، ونجد أن السرقة صارت هي الحل الوحيد بالنسبة للجياع، هذا كله فقط من أجل البقاء على قيد الحياة ويذكر أحد المستوطنين و إسمه" دودي Doudet " أنه في سنة 1868 م تم سرقة 600 كولون بمعدل 2400 سرقة سنويا، و في الشرق كانت عمليات السرقة منظمة للغاية فكانت جماعية خصوصا بعنابة.

وقد ذكر الكثير من المؤرخين مظاهر مؤلمة و قاسية في هذه الحقبة، فالناس في هذه المرحلة أكلت الجذور و الأعشاب، بل ذهبوا إلى أكثر من ذلك

فأصبحوا يقتاتون غداؤهم من الفضلات و المزابل بالمدن فيتنازعون فيما بينهم[1] و إضطروا إلى الحيات و الكلاب ونبش القبور لأكل الجثث، مثل الحادثة الذي ذكرها القس **بورزي و** مفادها أن طفلا عربيا عمره بين 16 و 17 سنة قدم إلى المجلس الحربي لمحاكمته بسبب إخراجه جثة طفل ليأكلها.

كما استفحلت ظاهرة الجريمة و الإغتيالات التي تستهدف الأغنياء من الأوروبيين، فمن أكتوبر 1867 م إلى ماي 1868 م حدثت محاولة إغتيال أودت بحياة 15 **مستوطن**،

---

(1) صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين ، المرجع السابق، ص 212 ، 213.

(2) - ابراهيم لونيسي : المرجع السابق، ص 290.

كما ورد في جريدة **ديبا** Débats في 11 مارس 1868 م أن إمرأة قتلت إبنتها من أجل إطعام أبنائها الآخرين[1].

كنتيجة للمجاعة حدث إنهيار خطير في نسب السكان، أدى إلى حدوث تناقض في عدد السكان فانخفض عددهم من 2.7 مليون نسمة سنة 1861 م إلى 2.1 مليون نسمة سنة 1870 م،هذا على حسب التقارير الأكثر اعتدالا[2].

وقدر عدد الوفيات بعمالة قسنطينة وحدها ب 160 ألف فرد، وبأكثر من 200 ألف بعمالتي وهران، أما في سنة 1868 كلفت المجاعة حياة 500 ألف أهلي، أغلبهم بأراضي الحكم العسكري،

ما أثبت نقائص و سلبيات هذا النظام و الجدول الآتي يوضح بكثير من التفصيل الإنخفاض الذي حدث خلال القرن التاسع عشر:

السنة	عدد الجزائريين (بالنسمة)
1830 م	4500000
1845 م	4000000
1851 م	2500000
1861 م	2733000
1866 م	3250000
1872 م	2210000

(1)- ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات وافاق ، المرجع السابق ، ص 39.

(2)- نفسه :ص 40.

1881م	2260000
1891م	3577000
1901م	4070000

حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول،[1] أنه عند دخول فرنسا إلى الجزائر قدر عدد سكانها بـ : 000 00 45 نسمة، لكن العدد تناقص بعد فترة قصيرة من التواجد الإستعماري وكله راجع إلى السياسة الفرنسية المطبقة إتجاه السكان، كما يوضح لنا الجدول أيضا أن عدد السكان في الجزائر يتجه نحو النقصان و ذلك من **1861 م** إلى **1872 م**، وهذا كله بسبب المصادرات و كذلك النكبات التي إجتاحت البلاد من مجاعات وغيرها،[2] خاصة و أن الكارثة وقعت في الأراضي الخصبة و أراضي الشمل القديمة.[3]

و قد تعقب goldzeiguer صاحب كتاب " le royaume arabe" على إحصائيات الوفيات فيصفها بعدم الدقة، لأن المجاعة لم تضرب بنفس القوة في كل المناطق، فبعضها ظل خاليا لزمن طويل في حين ارتفع عدد السكان بمناطق أخرى.

كما أن كل الإحصائيات إقتصرت على المناطق التلية، أما الهضاب العليا الوهرانية فلم يكن بها أي إحصاء بسبب إنعدام الأمن بالمنطقة منذ ثورة **أولاد سيدي الشيخ 1864م-1865 م** و كذا عدم إهتمام المسؤولين، وتعمدهم إخفاء الأرقام الحقيقية و تقديم أرقام خاطئة

---

(1)- ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات و آفاق**، المرجع السابق، ص 39.

(2)- أحميدة عميراوي، **جوانب من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري**، ط2، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 1426 هـ /2005 م، ص 58.

(3)-مصطفى الأشرف ، المرجع السابق ، ص 15 .

2-النتائج الاجتماعية و الثقافية على المجتمع الجزائري :

لقد كان للسياسة العقارية أثر عميق على الحياة الإجتماعية والثقافية للمجتمع الأهلي فرغم صموده و مقاومته للسياسات و المؤثرات، إلا أنه كادت تطمس معالمه نهائيا.

2-1- تأثر الحياة الثقافية للمجتمع الجزائري :

لقد كانت الأوقاف المحبسة على المؤسسات الخيرية خصوصا أماكن العبادة و التعليم تؤدي خدمات اجتماعية و اقتصادية هامة في المجتمع الجزائري، خصوصا في المدن الكبرى نذكر على سبيل المثال الجزائر، تلمسان و قسنطينة، حيث نجد أن مردود هذه الأوقاف كان يغطي نفقات المشتغلين على أماكن العبادة و التعليم سواء قضاة و أئمة و مدرسين و طلبة و شواش أو نظار،[1]

و قد نصت وثيقة الإستسلام التي كانت في 04 جويلية 1830 م بمنح الحرية التامة للدين الإسلامي و أن تكفل أملاك أهل البلاد و صناعتهم[2]، وأنها لن تتعرض لهم في أملاكهم و أوضاعهم التجارية،[3] و هذا ما جاء على لسان **دوبورمون** نيابة عن ملكه "شارل العاشر" بقوله: ".... فآمنوا بصدق كلامي ثم أننا نضمن لكم أيضا و نعدكم وعدا حقيقيا مؤكدا غير متغير و لا متأول، إن جوامعكم و مساجدكم لا تزال معهودة ومعمورة على ماهي عليه الآن و لا أكثر، و إنه لا يتعرض لكم أحد في أمور دينكم و عبادتكم، فإن حضورنا عندكم ليس لمحاربتكم و إنما قصد محاربة باشكم ".[4]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني ، **الجزائر منطلقات و آفاق** ، المرجع السابق ، ص 20، 21 .

[2] مسعود مجاهد، **تاريخ الجزائر**، ج1 ، وزارة التربية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1963 م، ص 29.

[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 93.

[4] محمد البشير الهاشمي مغلي ، المرجع السابق، ص 21 .

لكن المعروف أن فرنسا توسعت بعد ذلك في مصادرة الأملاك الوطنية ولم يحترموا ذلك العهد،[1] لأن هذه الأوقاف بمختلف مؤسساتها و فروعها شكل عائقا أمام السياسة الفرنسية المتمثلة في الإستيلاء و الإستحواذ على أملاك الجزائريين لصالح الأوربيين،[2] فلم يمض شهران على الإستسلام حتى بدأت السلطات الفرنسية بإنتهاك المؤسسات الدينية و الأوقاف بحجة أنها تسعى لتنظيم الأوقاف و تخليصها من الوكلاء الذين كانوا يستغلونها لمصالحهم الخاصة،[3] فتم الاستيلاء على مئات الآلاف من الأوقاف وضمها إلى أملاك الدولة الفرنسية[4] لأنها كانت تجلب دخلا وافرا لهم قدر بـ 400.000 **فرنك** سنويا.

وكان هدفها الرئيسي من ذلك هدم المراكز الثقافية المتمثلة في الكتاتيب و المساجد و الزوايا لأنها كانت عبارة عن مجموعة من الأبنية للتدريس الابتدائي و حفظ القران الكريم و التدريس الثانوي، فالتعليم كان يعتمد في مهمته كليا على الأوقاف فكانت تنفق عليه بسخاء للنهوض به لذلك حاولوا أن يقضوا عليه وبالتالي القضاء على الشخصية الجزائرية.[5]

وقوبلت هذه السياسة بالرفض و الإستياء من طرف أعيان الجزائر أمثال حمدان خوجة و بوضربة و المفتيان إبن العنابي و إبن الكبابطي، إلا أن السلطات الإستعمارية لم تعرهم أي إهتمام و قامت بالتصرف في 2000 وقف كان تابع لـ 200 شخص و مؤسسة في الجزائر العاصمة و إستولت كذلك على 27 مسجد و 11 زاوية و مصلى.[6] كما إنخفض عدد المدارس و أماكن العبادة، وتراجع مجموع الطلبة فمثلا ففي قسنطينة تقلص العدد من 600 إلى 60 طالب في السنوات الأولى من الإحتلال و شملت عمليات الحيازة

---

[1] صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص 93 .

[2] ناصر الدين سعيدوني ، **الجزائر منطلقات و آفاق** ، المرجع السابق ، ص 20، 21.

[3] محمد البشير الهاشمي مغلي: **التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للحتلال الفرنسي** ،مجلة المصادر ، ع6 ، م و د أ ، الجزائر ، 2000م، ص 21 .

[4] رحيم محياوي ، المرجع السابق ، ص 38.

[5] رابح تركي ، المرجع السابق ، ص 135.

[6] ناصر الدين سعيدوني ، **الجزائر منطلقات و آفاق** ، المرجع السابق ، ص 27.

جميع المدن الجزائرية دون إستثناء،[1] فالبرغم من وجود العائلة كمؤسسة إجتماعية، بقيت تصون القيم الإجتماعية الأخلاقية و الدينية إذا لم تستهدفها السياسة الإستعمارية مباشرة،[2] إلا أن عملية مصادرة أملاك الوقف تركت آثارا سلبية وخيمة لخصها دوتوكفيل بقوله: " لقد تركنا المجتمع الجزائري بتصرفنا هذا أكثر فقرا و جهلا و فوضى و أكثر بربرية مما كان عليه قبل قدومنا"،[3] و عموما فإن قرار 07 ديسمبر 1830 كان ضربة للدين و الثقافة الإسلامية لإنعكاساته التي أثرت على الحياة الدينية و الإجتماعية للسكان.[4]

2-2- تحول نمط الحياة التقليدية (البدو) :

تقوم حياة بدو الصحراء على الترحال، إذ ترتبط حياتهم بتربية الماشية، وفي بحثهم عن المراعي يقوم هؤلاء البدو الذين يعتبرون البدو الحقيقيين بالتنقل في أكثر من مكان واحد في حركة تنقل محلية و منهم من يتخطاها إلى حدود المناطق التلية، كما أن سكان المناطق التلية (السهول العليا) كانوا ينتقلون بإستمرار بحثا عن المراعي و هم الفئة المعروفة بنصف البدو.[5]

وفق رؤية تثبيت القبائل على أراضيها عمدت بعض المكاتب العربية على بناء مساكن كانت سيئة للغاية، فكانت الخيمة أحسن بكثير مقارنة بهذه المنازل الحجرية[6] و فيما بعد جاء قانون 1851 م الذي زعزع توازن هؤلاء البدو الرعاة حيث بدأت المراعي الواسعة تتناقص تدريجيا بتطبيق هذا القانون، مما خلق إختناقا بالنسبة للقبائل ففي أحد تقارير مستشار الدولة ليتيبودوا Letiboudois لا يمكن حصر هؤلاء الناس فجأة ضمن

---

(1) **مذكرات أحمد باي و حمدان خوجة و بوضربة** ،تح ، محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1973 ، ص 94 .

(2) عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص 69.

(3) عبد الجليل التميمي ، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816- 1871 م)** ، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1972 ، ص 21.

(4) خديجة بقطاش ، المرجع السابق ، ص 23 .

(5) الطاهر عمري ، المرجع السابق ، ص 40 .

(6) عدي الهواري ، المرجع السابق ،77.

خطوط هندسية متراصة، في حين أنهم يحتاجون الصحراء شتاء و سهول التل في الربيع و الصيف و الجبال و الغابات في فترات الجفاف،إن هذا الواقع لم يكن خفيا على السلطات الإستعمارية فكانت تعي الأمر جيدا.[1]

و بداية من 1863 م و دخول الإقتصاد الحر بقوة، و ما صاحبه من انتزاع الأراضي و تكوين الملكية الفردية على تخوم التل، أقفلت أراضي التجوال، ما أدى إلى تناقص قطعان الماشية التي تمثل القاعدة المادية لنمط حياتهم، فتفتت بهذا القبائل نصف البدوية بعد ضعف هذه القاعدة المادية (الماشية)[2]

وتحت وطأة هذه الظروف عمد هؤلاء الرعاة مضطرين إلى التنقل جوار جبالهم و وديانهم مباشرة، ما أدى إلى صراعات ومشاحنات بين بعضهم البعض حول هذه كما دخل البدو في منازعات مع المعمرين بسبب ارتدادهم إلى أراضي التجوال الصيفية بعد أن انتزعت ملكيتهم في جوار التلال فمنعوا من الدخول إلى التل قبل جمع آخر المحاصيل، و كادت الإدارة الإستعمارية أن تتدخل بقوتها العسكرية، و عرضت عليهم التنقل بدون سلاح، هذا الأخير الذي يعتبر أكثر من مهم لبدوي لضرورة الدفاع عن نفسه ومن هنا نشأت النزاعات المتتالية بين الطرفين[3]

و برزت لأول مرة ظاهرة لم تعرف من قبل ظاهرة الرعاة المحترفين إذ صار يعهد بالقطيع إلى رعاة يؤمنون رعايتهم، و إستقرت الجماعة قرب منابع الماء، يزاولون زراعة الأرض لتغطية النقص الذي طرأ على زعيمهم، و بذلك إختفت حياة البداوة كشكل إجتماعي و إقتصادي دون أن تختفي عملية الرعي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 63.

[2] عدي الهواري ، المرجع نفسه ، ص 129 .

[3] شارل روبير اجيرون : المرجع السابق ، ص 102.

2-3-تفتيت البنى الإجتماعية التقليدية .

القبيلة هي إطار إجتماعي سياسي يعترف أفرادها ببعضهم البعض من خلال تحول نمط الحياة التقليدية و الإنتماء إلى حد أطلق إسمه على القبيلة و القرابة داخل القبيلة هي قرابة إجتماعية وليست قرابة دموية، هذا أوسع للمجتمع في الجزائر ما قبل الفترة الكولونيالية، وهذا ما لم يعبر عنه في شكل تحالف فدرالي إن صح القول القبيلة[1]

انطلاقا من هذا التعريف يتجلى لنا بوضوح أن القبيلة هي حجر الزاوية أي الأساس في بناء المجتمع الجزائري، نظرا للدور الذي تقوم به في تنظيم حياة الأفراد فتسييرها كان يتم من طرف زعماء يتمتعون بولاء الأفراد الآخرين الذين تربطهم علامات قوية تقوم على الروح الجماعية و لعل ما أدى إلى تمتين هذه الروابط هي الأرض التي يشتركون في ملكيتها في إطار النظام الرأسمالي.[2]

و استعملت الإدارة الفرنسية سلاحا قويا هو القانون لتهديم هذا التنظيم بسبب القوانين الخادمة لأغراضها فجاء قانون 1851 م و الذي سمح بمصادرة أجود الأراضي من طرف الحكومة الإستعمارية بينما يقسم الباقي إلى حصص عائلية.

ليأتي بعده القانون المشيخي 1863م و يمكن اعتباره أخطر سلاح وجه لضرب التنظيم القبلي في المجتمع الجزائري،[3] مستهدفا تحطيم القبيلة كنواة صلبة للبناء الإجتماعي دون مراعاة العواقب الوطنية من جراء ذلك سواء كانت إقتصادية إنسانية ونفسية والتي أكدها علماء النفس و محافظ الحكومة لدى مجلس الشيوخ " آلار " حين حدد الهدف من هذا القانون هو تحطيم الأطر الإجتماعية لتسهيل حركة انتقال الأراضي لفائدة المستوطنين.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص117، 118

[2] عدي الهواري ، المرجع نفسه، ص 119.

[3] عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ج2 ، ص 33 .

[4] رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص 22،23 .

و نجد أن آلار عند حديثه عن دوافع هذا القانون يؤكد أن هدفه هو التخفيف من تأثير الزعماء و تفتيت القبيلة.[1] و لقد أدرك سكان القبائل خطورة هذا القانون و رفضوه و يكفينا أن نستشهد بالحركة الإحتجاجية التي قاموا بها في أحد قبائل الإقليم القسنطيني و هي قبيلة أولاد رشاش حيث نادى أعيانها و مشايخها لأنهم توقعوا مسبقا المخاطر التي ستحدث جراء هذا القانون و هذا ما جاء على لسان أحد مشايخها بالقول: "فلا الهزائم التي ألحقها بنا جيش الإحتلال الفرنسي في سهل متيحة حيث قتل صغار رجالنا، ولا الغرامات الحربية التي فرضتها فرنسا علينا تساوى شيئا في نظرنا لأن الجراح تشفى و تعالج مقارنة بإنشاء الملكية الفردية و السماح للأشخاص ببيع حقوقهم الحصرية ضمن الملكية الجماعية فهذا أمر غير مقبول لأنه يقضي على القبيلة و يزيلها ..."، و يذكر أنه بعد 20 سنة من صدور هذا القرار و بتطبيقه إختفى أولاد رشاش تماما من هذا الوجود هذا فقط نموذج عن معارضة هذا القانون لأنه لا ريب أن نفس الإعتقاد ساد جميع أفراد المجتمع الجزائري.[2]

فالخطوة الأولى إستعملها الإستعمار الفرنسي هي تحديد أراض القبائل تليها إنشاء الملكية الفردية لتأتي بعدها عملية توزيع سكان القبائل في تجمعات إصطناعية تدعى الدواوير بإعتبارها مفتاح التنظيم الجديد الإداري و العقاري و الإجتماعي إذ يشكل الدوار مجموعات سكانية غير متجانسة أي من بقايا الأعراش المفتتة.[3]

و هذا التوزيع و التشتيت بحسب نابليون الثالث هدفه هو تطوير الإنتاج و تحسين مستوى الفرد الجزائري، لكنه في حقيقة الأمر يهدف إلى تكسير شوكة الأعراش و فصم عرى التضامن القائم بينهم و عزلهم عن بعضهم البعض، ليسهل عليهم ربطهم بالنظام الإستعماري و ذلك لن يتم إلا بالقضاء على الملكية الجماعية و إقرار الملكية الفردية لإبعادهم على إنشاء روابط إجتماعية جديدة تشبه العلاقات السابقة، وجعلها منحصرة

---

[1] عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص 69.

[2] عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ج2 ، ص 32.

[3] عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص 69.

في حدود العلاقات العائلية فقط، وبالتالي إنهيار ذلك البناء المتلاحم، محاولين بذلك جعلهم جماعات تربطهم سوى المصالح[1]

فأصبح بذلك الفرد -بعد أن صارت القبيلة لا تحميه ولا تقدم له العون -أعزل في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية[2]

أما بالنسبة لزعماء القبائل فالإدارة الإستعمارية نجدها قد إستغنت عن خدماتهم بعد أن أحرز الإستعمار تقدما، و هذه الفئة قدمت خدمات جلية ساهمت في تسهيل مهمة الإستعمار في التوغل،[3] وفق تحالفات فعين موظفون من هذه الأرستقراطية المحلية (باشا، آغا، قاض ...) ما أدى إلى ظهور طبقتين داخل المجتمع الجزائري طبقة تحوز الثروة و النفوذ و أخرى مسيرة بائسة لكن هذا لا يعني وجود مجتمعين متضامنين إلى بعضها البعض بل هي وحدة تناقضية داخل التشكيلة الإجتماعية الإستعمارية.[4] لقد جرد الزعماء من نفوذهم إذ أن الذي يحكم مجموعة من القبائل صار لا يتزعم إلا قبيلة واحدة و الذي كان يحكم عرشا كاملا صار يحكم فرقة

و مع مجيء الإصلاحات الإدارية التي دمجت الدواوير و القبائل ضمن البلديات فقد هؤلاء الزعماء هيبتهم السياسة فمنذ صدور **مرسوم 27 ديسمبر 1866 م** صغرت مكانتهم بصفتهم نوابا للأهالي بمعنى موظفون تحت سلطة رئيس البلدية الفرنسي فكانوا يعبئون للحفاظ على الهدوء و النظام، و يساعدون أعوان الخزينة العامة في عمليات جمع الضرائب فينفذون الأوامر و في إجتماعات مجالس البلدية كان ممثلي الأهالي مهملين و يلتزمون الصمت و بعد مجيء مرسوم 1868 م إصدم نفوذ هم بقوة ذات وزن في البلديات المختلطة أين يشكل الأوربيين أغلبية ساحقة، وبذلك فقدوا ما تبقى من مهامهم وعهد بها إلى رئيس البلدية و الشرطة القضائية و بهذا تلاشت حرمة الزعماء التقليديين.

---

[1] إبراهيم لونيسي ، المرجع السابق ، ص 228 .

[2] ناصر الدين سعيدوني ، **الجزائر منطلقات و آفاق** ، ص 29.

[3] أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية** ، المرجع السابق، ص 254 .

[4] عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص 74.

2-4- الهجرة:

قبل التطرق إلى أسباب و دوافع الهجرة تجدر بنا الإشارة بأن الهجرة هي ظاهرة إجتماعية دوافعها إقتصادية.

نتيجة للسياسة العقارية التي إتبعتها الإدارة الفرنسية فقدت القبائل والأفراد أراضيهم بنسبة 50.4 % ، و في بعض الجهات 85 % و هذا الأمر دفع العديد من السكان إلى الهجرة نحو مناطق مختلفة سواء إلى الجهات الجبلية أو إلى المشرق[1]، أو إلى المناطق المنعزلة و الفقيرة ،و تحولت جموع منهم إلى ضواحي المدن الكبرى لتعيش الحرمان في الأحياء القصديرية الفقيرة،[2] وذلك من أجل إلتماس لقمة العيش و البحث عن العمل لدى المعمرين سواء في المصانع أو المزارع و من لم يجد العمل إنتقل إلى ما وراء البحار،[3] خصوصا إلى فرنسا ظنا منهم أنهم سيجدون عملا في فرنسا يكفي معاشهم و لإعالتهم.[4]

و حدث كل هذا بسبب إنتشار الفقر و الجوع و المرض و البطالة[5] بعد أن تعرضوا للإضطهاد و الطرد من أراضيهم بنزع ممتلكاتهم و كذلك الخضوع إلى نظام إداري كله بإجراءات قمعية قاسية مثقلة بضرائب باهضة،[6] وبلغت الهجرة أوجها بعد ثورة المقراني بسبب قساوة معيشة أغلب الجزائريين.[7]

---

[1] أحميدة عميراوي، **جوانب من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري**، المرجع السابق، ص 58 .

[2] عدي الهواري ، المرجع السابق ص 96 ، و أنظر كذلك : (تركي رابح ، المرجع السابق ، ص 88) .

[3] بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر** 1830م1989 ، ج1 ، د م ن ت ، الجزائر ، 2006 ، ص 319 .

[4] محمد قريشي ، **الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ بداية ح ع II إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى** (1945-1954)، مذكرة نيل شهادة ماجيستر في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ،2001-2002م، ص 174 .

[5] محمد السويدي ، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1984، ص 77 .

[6] ناصر الدين سعيدوني ، **الجزائر منطلقات و آفاق** ، المرجع السابق ، ص 40

[7] ناهد إبراهيم دسوقي ، **دراسات في التاريخ الجزائر الحديث و المعاصر - الحركة الوطنية في فترة مابين الحربين** (1918-1939 م)_، منشأ المعارف للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 59 .

3- ردود الأفعال الجزائرية (المقاومة) على السياسة العقارية الفرنسية.

لقد تمخض عن المعاناة التي عاشها الشعب الجزائري مند بداية الإحتلال رد فعل قوي عبر عن رفضه لهذا الواقع المر، فظهرت بذلك العديد من الثورات في فترات مختلفة، و ربما كان السبب الرئيسي في تفجيرها هو الوجود الإستعماري في حد ذاته إضافة إلى تردي الأوضاع الإقتصادية بسبب ارتفاع الضرائب و فقدان المواشي و الغلال جراء النكبات المتتالية، مما أدى إلى تفشي المجاعات في كامل القطر الجزائري وبالتالي هدم البناء الإجتماعي التقليدي المتعارف عليه في المجتمع الجزائري[1].

1 – ثورة بومعزة في منطقة الشلف و الونشريس 1846 م – 1847 م.

2 - ثورة الزعاطشة (واحة بسكرة) 1848 م – 1849 م.

3 – ثورة الأغواط بالجنوب الجزائري 1852م.

4 – ثورة لالة فاطمة نسومر 1851 – 1857 م.

5 – ثورة أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني 1864م – 1869م.

6 – ثورة المقراني و الشيخ الحداد بالشمال الشرقي 1871م.

7 – ثورة الشيخ بوعمامة بالجنوب الوهراني 1881 م .[2]

و لإعطاء صورة شاملة عن هذه المقاومات بمختلف ربوع الوطن يكفي أن نأخذ أمثلة منها حتى نوضح من خلالها رفض الشعب الجزائري لهذه السياسة العقارية المجحفة التي كادت أن تودي به .

3-1- ثورة سكان البابور 1864 م :

وقعت هذه الثورة في **جبال البابور** الواقعة بين **جيجل** و **سطيف** بسبب منح السلطات الفرنسية أراضي شاسعة تحتوي على غابات الفلين إلى شركة فرنسية لإستغلالها و استثمارها

---

[1] شايب عزواني قدادرة، **الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية**(1914 – 1945 م)، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الإسكندرية، 1991م ، ص 37.

[2] أحمد حسين سليماني، المرجع السابق، ص117.

بدلا من السكان الأصليين الذين كان عملهم بها، و يمثل مصدر رزقهم و قوتهم و عيشهم، فغضبوا من جراء هذا العمل فقاموا على حسب إدعاء السلطات الفرنسية بإضرام النار في الغابات و إتلافها في منطقة **الزواغة** حتى يحرموا تلك الشركات من الإنتفاع بها، ذلك كان سببا رئيسيا لاندلاع الثورة و انتشارها **بالزواغة** و **فرجيوة**، بقيادة المقدم الرحماني **مولاي محمد**، و هكذا اتهم الفرنسيون القائد **بورنان** زعيم **بن عز الدين** بالتآمر مع الثوار الذين أحرقوا غابات الفلين و برج القايد في **الزواغة**.[1]

و كرد فعل من السلطات الإستعمارية قامت بإيقاف العديد ممن اشتبهت فيهم من زعماء الثورة ك**الحاج ابن عزالدين** و نفت **الحاج بوعكاز** إلى جنوب فرنسا و **أولاد عزالدين** إلى جزيرة **كورسيكا**[2]، و لم تكتف الإدارة الفرنسية بعملية النفي بل سلطت عقوبات مالية جماعية تمثلت في الغرامات الباهضة التي ضاعفتها عندما رفض السكان دفعها للقائد المكلف بجمعها، و قسمت بعدها منطقة الزواغة و فرجيوة إلى مناطق إدارية صغيرة أسندت السلطة بها إلى الضباط الفرنسيين كما شجعت المستوطنين الأوربيين على الإستقرار بها بعد أن تم طرد سكانها و مصادرة أراضيها.[3]و منهم من فرضت عليهم الضرائب التي لم يكن بإمكان السكان دفعها و هذا ما دفعهم للتخلي عن أراضيهم للمعمرين.

لكن الثوار واصلوا المقاومة طوال **1964 م** بأشكال مختلفة و اعتصموا بالمناطق الجبلية و أخذوا يحاصرون بعض القرى و المدن، و يتعرضون للقوات الفرنسية المتجولة و بعض الأعوان الجزائريين الضعاف النفوس. [4]

---

[1] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20** ، دار البعث، الجزائر، 1980م، ص 11.

[2] يحيى بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دار البعث، الجزائر، 1986م ، ص 112.

[3] يحيى بوعزيز، **المجاعة بالجزائر** ، المرجع السابق، ص 104.

[4] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر** ، المرجع السابق، ص115.

3-2- ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864 م – 1869 م

لقد جاءت ثورة أولاد سيدي الشيخ كرد فعل على السياسة الفرنسية و رفض الخضوع للسيطرة الإستعمارية خاصة و أن لها أساليب و سياسة تضر بهم مما سبق ذكرنا أن السلطات الإستعمارية أرادت أن تقضي على الزعامات التقليدية، و هذا ما فعلته مع أسرة **أولاد سيدي الشيخ** حيث عملت على تحطيم نفوذها السياسي و الإجتماعي فقامت بتجاهل شخصية زعيمهم **الباش آغا سليمان** و عزل **سي الزوبير** عن آغوية ورقلة، و تعويضه بأخيه **سي علال**، و كان هدفها هو ضرب أفراد الأسرة الواحدة من جهة أو سحب آغوية ورقلة من دائرة نفوذهم من جهة أخرى.

إضافة إلى ما سبق ذكره إرهاق السكان بالضرائب العديدة التي فرضتها الإدارة الفرنسية بهدف تفقيرهم و تحطيمهم ماديا و معنويا و الإستحواذ على أراضيهم بكل السبل، و هذا ما فرضته على أولاد سيدي الشيخ إلى جانب مصادرة أراضيهم و أملاكهم العقارية و الحيوانية.[1]

و هكذا أعلن **سي سليمان** القيام بالثورة و استجاب له أتباعه و مناصروه و اشتعل فتيل الثورة في **08 أفريل 1864م**، و لكن لم يكتب لها النجاح، لأن السلطات الإستعمارية استطاعت القضاء عليها، و قامت بردود فعل عنيفة ضد السكان حيث قامت بـ:

-حرق المحاصيل الزراعية، و تعرض سكان قبائلها للقتل الجماعي.

- إعتقال شيوخها و زعمائها و نفيهم إلى المناطق النائية إلى جانب فرض الضرائب الباهضة مما أرهقت كاهل السكان مما دفعهم للتخلي عن أراضيهم و مواشيهم لصالح الفرنسيين.[2]

---

[1] إبراهيم مياسي: **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 م ، ص 143.

[2] سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المرجع السابق، ص 130 ، 140.

3-3- ثورة المقراني 1871 م:

لقد جاءت هذه الثورة كرد فعل على السياسة الجهنمية المتبعة من طرف السلطات الفرنسية لِتَرْفُضَ هذه السيطرة بجميع أشكالها.[1]

و إن كانت ثورة 1871 **م** تعرف بثورة **المقراني** فذلك لأنه تزعمها حقبة من الزمن، و لكن أصلها في الواقع كان شعبيا بحتا، و كان فضل المقراني أن انظم إليها و قادها و ضحى في سبيلها بأمواله و منصبه (إذ كان باش آغا).[2]

تضافرت العديد من الأسباب التي ساهمت بشكل أو بآخر في تفجير هذه الثورة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 – سياسة التهجير الواسعة التي كانت تقوم بها فرنسا في الجزائر، و صاحبتها مصادرة أملاك الجزائريين من أرض و عقارات لتمليكها لهؤلاء المهجرين من فرنسا و أوروبا و هذا ما أدى إلى تفقير الشعب الجزائري، مما زاده بؤسا و حرمانا و قد مس عائلة المقراني نفسها.

2 – لقد كانت السلطات الإستعمارية في هذه الحقبة تقوم بتحطيم نفوذ الأسر و العائلات الجزائرية الكبيرة ذات السمعة و المكانة و النفوذ في البلاد بعد أن نالت منها غرضها.[3]

3 – لقد أدت الظروف الإقتصادية و الإجتماعية المزرية إلى القيام بالثورة، و ما مجاعة 1868 **م** التي راح ضحيتها أكثر من 500.000 **نسمة**، و مما زاد الطين بلة اتساع النشاط التبشيري في هذه الحقبة خاصة في منطقة القبائل حيث استغلت الكنيسة هذه المجاعة و وضعت الإنجيل في يد و المساعدات في اليد الأخرى.

---

[1] أحمد حسين سليمان: المرجع السابق ، ص 107.

[2] عبد الرحمن الجيلالي: المرجع السابق، ص 308.

[3] مزيان وشن : **مجانة عاصمة إمارة المقرانيين**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2005 م، ص 107 ، 108.

4 - انتزاع فرنسا **خمسة آلاف هكتار** من أراضي المقراني "**أولاد قندوز**" في منطقة البرج لتوطين المعمرين المهاجرين،[1] و خوفهم من أن يزداد جشعهم و يزدادوا في النهب و السلب،[2] خاصة بعد التهديد بإنتزاع الأراضي و توزيعها على الفرنسيين القادمين من الألزاس و اللورين.

5 – مخلفات ثورة **لالا فاطمة نسومر** و **بوبغلة** حيث سلطوا الظلم على الجزائريين و أثقلوهم بالضرائب و منح أراضيهم للمستوطنين.

6 – الشغف بإسترجاع السيادة الوطنية و رفض سياسة الضغط و التفرقة و الإستغلال الإستعماري و عدم تقبل الوضع.

7 – اتساع حركة الهجرة الأوربية إلى الجزائر للإستيطان و الإستيلاء على أراضي الفلاحين و طرد مالكيها إلى المناطق المنعزلة الجرداء. [3]

و لعل من الأسباب القريبة التي فجرت هذه الثورة هو معاودة هجوم الجرا د سنة **1869م** الذي أضر بمنطقة حكم المقراني **(مجانة)** حيث أتلفت محاصيل الفلاحين فإضطر المقراني إلى الإقتراض من سماسرة اليهود لمساعدة الفلاحين على توفير حبوب البذر، لكن الذين أعطوا القروض استعجلوا في استعادة مالهم و خاصة من طرف المقراني.

فالدائنون كانوا عاجزين عن الدفع، إلى جانب سياسة السلطة الفرنسية و بسبب ازدياد الأوضاع تدهورا في كل مرة، فطلب الشيخ المقراني من السلطات الفرنسية أن تقبل استقالته من منصبه بصفة باش آغا لأنه لم يعد يرغب في العمل مع السلطات الفرنسية.[4]

لكن طلبه قوبل بالرفض في **09 مارس 1871م**، و طلب منه تقديم الإستقالة مرة أخرى، مع التعهد بأن يظل مسؤولا عما يحدث في منطقته، إلا أن يرد له الجواب بالقبول أو

---

[1] -علي بطاش ، **لمحة من تاريخ منطقة القبائل -حياة الشيخ و ثورة 1871 م-**، دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007 م، ص 132.

[2] - مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 62.

[3] - علي بطاش ، المرجع السابق، ص31.

[4] - عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص 308.

الرفض فأعتبر هذا التصرف بمثابة تحد له و إهانة بالغة، فأقدم على الثورة و حمل السلاح، و في يوم **16 مارس 1871م** قام بمحاصرة مدينة برج بوعريريج، إلا أن القوات الفرنسية تمكنت من فك الحصار عنها بعد **10 أيام** و في **08 أفريل 1871م** إنظم إلى المقراني **الشيخ الحداد** فإلتف الشعب حول هذه الثورة أكثر من ذي قبل.[1]رغم أن المقراني سقط شهيدا بإحدى المعارك في **ماي 1871م**، إلا أن الثورة استمرت بقيادة أخيه **بومرزاق**.

و في **جوان 1871م** أعتقل **الشيخ الحداد** و وضع بقلعة **بارال** في **بجاية**، مما أثر على معنويات **بومرزاق**،[2] لكنه بقي يقاوم لمدة **06 أشهر** أخرى إلى أن ألقي عليه القبض تائها في الصحراء حيث أرسل إلى السجن في **كاليدونيا الجديدة**، و بالتالي قمعت ثورة **1871م**.[3]

و في تقرير بعثه الحاكم العام **الأميرال دو غايدون** De Gouedon إلى رئيس الجمهورية بتاريخ **14 أكتوبر 1872م** أعطى فيه المعلومات حول نتائج هذه الثورة: "*خلال بضعة أيام سلبت كل منطقة القبائل و جزء معتبر من قسنطينة و الجزائر و عدة قرى دمرت و عدة إستثمارات فرنسية ضربت و أكثر من **150 مستوطن** مزارع قتل و في **ربيع 1871م** قمعت هذه الثورة ...*".

لقد طبق الفرنسيون إجراءات قاسية ضد المقراني و عائلته، بل المناصرون لهم في الثورة سواء كان من قريب أو بعيد، و قد اتسمت هذه الإجراءات بالحقد و الضغينة و ضربت فرنسا بشدة و بدون شفقة الذين شاركوا في المقاومة و أرغمتهم على دفع التعويضات الحرب و صادرت أملاكهم و كانت كما يلي:

1 – سبعون فرنكا (70) على الذين يلفتون انتباه المسؤولين الفرنسيين و يلاحظ عليهم نشاط معاد لفرنسا.

---

(1) عمار بوحوش، **تاريخ الجزائر السياسي**، المرجع السابق، ص 146 ، 147.

(2) شايب الغزواني قدادرة، المرجع السابق، ص 36.

(3) عمار بوحوش، **تاريخ الجزائر السياسي**،المرجع السابق ، ص 147، 148.

2 – مائتان و عشرون فرنكا (220) على من أظهر عداوة صريحة لفرنسا.[1]

3 – إصدار أحكام بالإعدام على ستة آلاف من الثائرين ثم خفف الحكم عن معظمه و تم نفيهم إلى جزيرة **كاليدونيا الجديدة** و من بين هؤلاء **بومرزاق و أسرة الشيخ الحداد.**[2]

4 – إحالة الموقوفين الذين شاركوا في الثورة على المحاكم الخاصة المدنية منها و العسكرية.

لكن أخطر إجراء اتخذته السلطات الفرنسية عقب هذه المقاومة هي تلك المصادرات التي قامت بها سواء كانت المصادرة بصورة فردية أو جماعية.

وفي الاخير نستنتج مما سبق ذكره أن هذه القرارات كان لها تأثير كبير على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى ظهور مقاومات شعبية في مختلف مناطق البلاد.

---

[1] مزيان وشن، المرجع السابق، ص 150، 151.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 128.

خاتمة

خاتمـة:

وبعد دراستنا لهذا الموضوع المتمثل في السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر من 1830م والى غاية 1873م، نلاحظ أن القوانين العقارية التي أصدرتها السلطات الفرنسية إبان هذه الفترة كانت وسيلة من الوسائل التي استعملتها لخدمة مصالحها الاستيطانية

إن تعدد القوانين خلال هذه الفترة قد مكن السلطات الاستعمارية الفرنسية من الاستلاء على أراضي شاسعة وقد افرزت هذه السياسة طوال هذه الفترة نتائج مختلفة مست عدة جوانب منها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأمنية .

ولعل من أهم النتائج التي تركت آثار عميقة داخل المجتمع الجزائري ، هو إنشاء الدواوير على أنقاض القبيلة ، هذا الكيان الذي كان يحمل بداخله المخزون الثقافي للأمة الجزائرية والقضاء على النمط الإقتصادي التقليدي الذي كان يقوم على أساس الملكية الجماعية ، أما الثورات التي نشبت طيلة هذه الفترة فجاءت كرد فعل على الأوضاع المزرية التي آل إليها الجزائريون ، وتعبيرا عن رفضهم للسياسة الفرنسية المنتهجة بالجزائر .

لقد كانت القوانين العقارية الفرنسية في صالح الفرنسيين و الأوربيين عموما ومجحفة في حق الجزائريين، كما أن أثارها كانت كارثية على جميع شرائح المجتمع الجزائري.

إن الاستعمار الفرنسي في الجزائر شكل نظاما استعماريا يتناقض كليا مع مبادئ حقوق الإنسان التي أسست عليها الثورة الفرنسية سنة **1789م** ،وذلك من خلال إتباع نظام عقابي قمعي لايستند فحسب على القمع العسكري الأعمى الذي جسده مبكرا الجنرال " **بيجو**"

في سياسة الأرض المحروقة ،وإنما أسس كذلك على إجراءا ت ذات طابع اقتصادي هدفها إخضاع المجتمع الجزائري من خلال تجريده من مصدر رزقه الأرض بواسطة المصادرة و الاحتيالات النقدية عن طريق مختلف أنواع الضرائب و الغرامات العقارية و انجر عن هذه الحرب الاقتصادية كارثة إنسانية خطيرة أدت إلى انهيار الاقتصاد الأهلي.

كل هذا و غيره من العوامل الأخرى التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر وهي من الأسباب الأساسية لتفاقم أزمة المجتمع الجزائري الذي حرم حتى من القدرة على إدراك التحولات الحضارية التي كان يشهدها العالم في أواخر القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين.

وخلاصة القول أن السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر قد حولت الجزائر منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى مملكة حقيقية للبؤس و الفقر و المجاعة.

كما تميزت السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر بثبات الأهداف مهما تغيرت الوسائل المنتهجة ، فكان كل قانون يمثل أرضية صلبة للقانون الموالي له خدمة لمصالح الاستعمار.

تميزت السياسة الاستعمارية أيضا بالعنصرية حيث عملت على تجريد الجزائريين من أراضيهم دون مراعاة للنتائج الوخيمة المترتبة عنها ، كما أن كل القوانين العقارية الصادرة من الإدارة الاستعمارية تجاهلت مصالح الجزائريين .

إضافة لكل النتائج المذكورة والتي من خلالها نلاحظ أن هذه السياسة لا تزال أثارها إلى يومنا هذا، بحيث نجد أنه بقيت خلافات عائلية وبين مختلف الأعراش و القبائل حول ملكية الأراضي في مختلف أنحاء البلاد.

الملاحق

ملحق رقم 1:

مقتطفات من رسالة نابليون الثالث إلى الحاكم العام للجزائر الماريشال بليسييه :

"... و لو قيل أن العرب لا حقوق لهم في ملك أراضيهم، وأن سلطانهم فيما مضى من الزمان هو ملك الأراضي وإننا ورثنا منه ملكا بمجرد أمر الفتح، نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية، استعمال بعض قواعد قديمة وواهية أساسها كبير الترك أن ذلك محال. ولو كان قصد الدولة إنجاز هذا الأمر المكروه وجب عليها أن تطرد العرب كلهم في أوطانهم، وتشردهم في الصحراء، كما وقع للأجيال المتوحشين من بلاد أمريكا الشمالية، حيث دخلتها بعض أمم النصارى في القرون الماضية وشردوهم من البلاد المعمورة إلى القفار. لكن ذلك مذموم عندنا ومخالف للإنسانية و غير ممكن في زمننا، فنطلب الآن الوسائل لإصلاح خاطر العرب وإمالة قلوبهم إلينا، لأنها حسن رنينهم العقل والهمة والشجاعة، والمهارة في بعض أمور الفلاحة.

وقد علمنا أن قانونا من قوانين شرعنا مؤرخ سنة 1851 ينظم إقرار حقوق العرب في أملاكهم وحقوق الانتفاع التي كانت لهم زمان الفتح. لكن هذه الحقوق فيها اشتباه لقلة العناية بنفسها، و الآن يلزم علينا الخروج من هذا الحال المشكل الذي يحير فيه عقل اللبيب. ونبدأ بالنظر في أوطان الأعراش وحدودها ثم نقسم كل وطن أقساما بين الدواوير حتى يمكن للدولة فيما بعد تفريد الأملاك وتعيينها لأصحابها شخصا سالكة فيه طريق التيقظ و الاحتياط، ثم عند إقرار العرب في أملاكهم إقرارا مطلقا ثابتا يسهل لهم التصرف فيها كما يشاؤون، فنكثر حينئذ المعاملات بينهم وبين النصارى وتزيد يوما إن شاء الله وذلك أنفع من القهر في تأليف قلوب العرب وإصلاح نفوسهم بقبول عوابدنا و عمراننا ثم أن بلاد الجزائر مساحتها واسعة جدا، والمحصولات التي يمكن استخراجها منها كثيرة، فللإنسان فيها ما يكفي حاجته ويجد بها مسرحا لعمله و محلا لمهارته على قدر طبيعته وعوائده وحاجاته أما العرب فلهم تربية الخيل و الأنعام مع الاشتغال بما سهل من أمر الحراثة. وأما النصارى المميزين بالفهم النشاط في العمل، فلهم جلب المنافع من الغياب (الغابات) و المعادن و تغوير المياه وحفر القنوات و الأخذ بالأسباب الجديدة المستحسنة في اصلاح أمر الفلاحة وإنشاء المصانع و المعامل الدالة على ترقي الحراثة أو مصاحبة لها، وأما الدولة فلها النظر والعمل في المصالح العامة وتأديب النفوس بتعليم العلوم وتكثير خير العباد بإحداث كل ما يتعلق بنفعهم من فتح الطرق وغير ذلك، وتعطيل القوانين الواهية المتشابهة التي قيادتها غير ظاهرة، فيجوز للناس كلهم التصرف الكامل في معاملاتهم، وعلى الدولة أيضا موافقة سعي الجماعات التي يعقدها أصحاب الأموال بقصد نشر فوائد التجارة والحراثة، ويلزمها منذ الآن الامتناع عن التدبير بنفسها في تعمير البلاد بإقامة القرى الجديدة واصراف مالها في جلب السكان إليها من وراء البحر تتخلص بذلك من حاجة النظر في حال المساكين الذين أنعمت عليهم بقطع أرض وليس لهم حرفة يكسبون بها معاشهم. ومما ذكرنا تفهم يامحبنا الماريشال مقصودنا في شأن الجزائر و توضح لك الطريق التي عزمت على سلوكها لأن تلك البلاد لا يليق بها اسم قولونية لبعض أمم من جنسنا بل هي مملكة عربية وأملها على سواء من الفرنساويين وتحت ظل دولتنا المنصورة لأنني إمبراطور العرب والفرنساويين معا... [1]

1- يحي بوعزيز : سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر من خلال أقواله ورسائله 1852م/ 1870م ، مجلة الثقافة، العدد 50 ، ش و ن ت ، 1979م.ص ص 26، 27.

ملحق رقم2 : خريطة المناطق التي مستها المصادرات التي جاءت في اعقاب انتفاضة 1871.

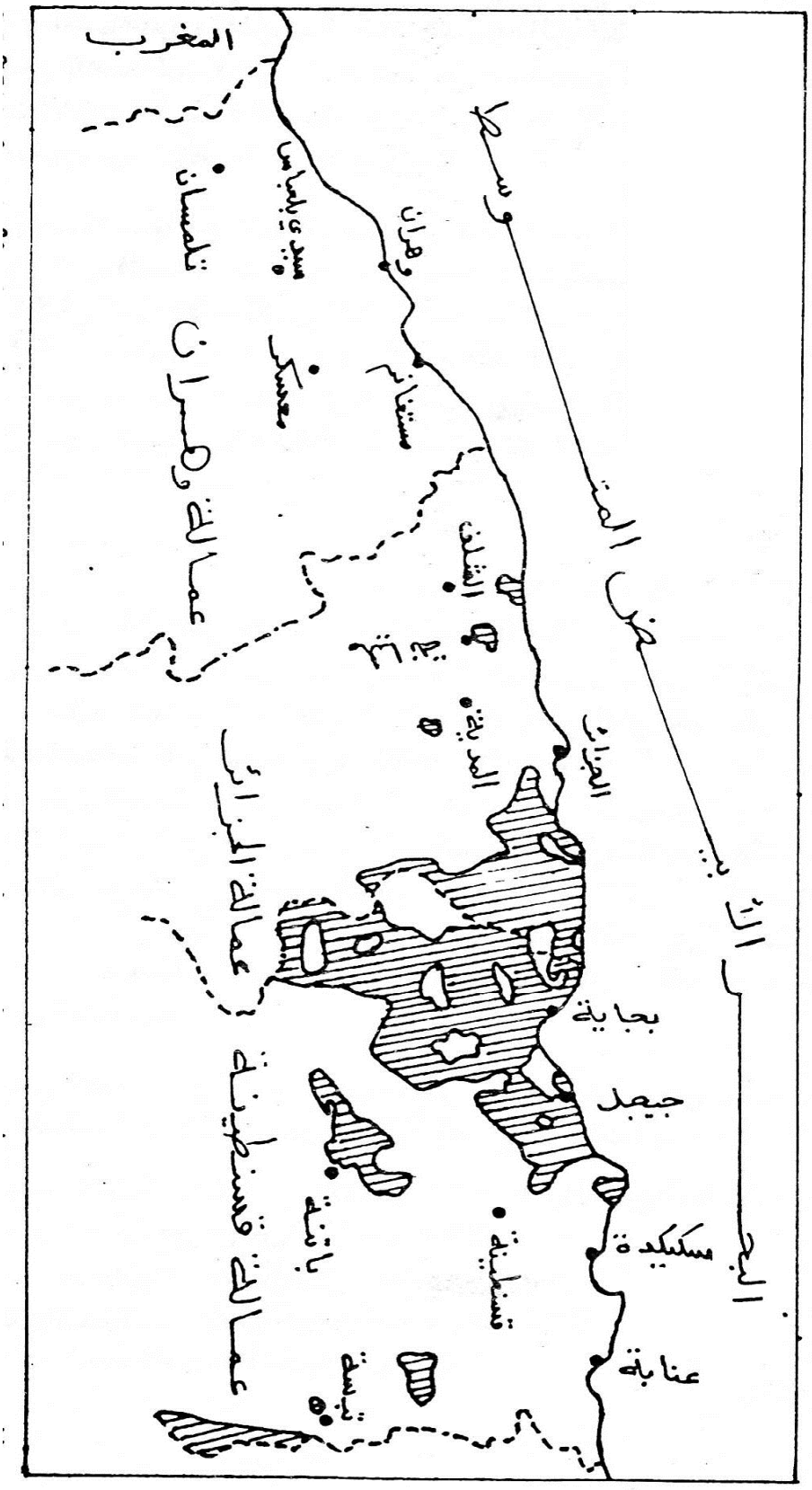

صالح عباد : المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870م /1900م ، د م ج ، الجزائر ، 1985، ص 76.

الفهارس

- فهرس الأماكن.
- فهرس الأعلام.

فهرس الأعلام:

-بوبغلة:86.

-بوتان: 18.

-بورديو: 14.

-بورنان:82.

-بوضربة:72.

بوعمامة: 81.

-بومزراق: 88.

-بومعزة:81.

-بيجو: 27،33،34،35،36،44،45.

-بيرزي: 67.

-تاليوان:19.

-جوليان:14.

-حمدان خوجة: 08،72.

-دوبرمون:70.

-دوتوكفيل: 73.

-دوغاديون: 78.

- فلوروا يوليو: 59.

-Goledzeiguer: 69.

-إبن العنابي:72.

-إبن الكبابطي:72.

-الاب بورزي:65،66،68.

-الأمير عبد القادر:33،34.

-الباش آغا سليمان: 83.

-الحاج إبن عز الدين:82.

-الحاج بوعكاز:82.

-الداي حسين: 20،21.

-الرحماني مولاي محمد: 82.

-الشيخ الحداد:81،87،88.

-المقراني:65،80،81،85،86،87،88.

-أنوتشي:14،11.

-بليسيت: 41.

-بن أشنهو:41،11.

-كليرمون: 19.

-لاكورتال:59.

-لالة فاطمة نسومر: 87،86.

-لتيبودوا:74.

-مارشال فالي: 26.

-مراد بوديا:13.

-مكماهون:64،58 .

-نابليون الثالث: 58،48،43.

-نابليون بونابارت:19،18، 46،58.

-وارني:52،51،50،49.

-راندون: 39.

-سي الزوبير: 83.

-سي سليمان: 84،83.

-سي علال: 84.

-سيناتوس كونسولت: 60،50،48.

-ش ريشار:62.

-شارل العاشر: 17،23،19.

-شارل روبير أجيرون: 60.

-غودين:40.

-فيتال :66،63.

-كلوزيل:25،23،22،19.

فهرس الاماكن:

-أقبوا:52.

-الأغواط:87.

-الأقاليم الريفية:08.

-

الجزائر :

88،86،85،80،75،73،72،70،69،67،65،64،63،62،60،58،57،56،55،50،4

8،46،45،43،3937،36،35،33،32،31،3029،2827،26،25،24،23،22،21،1

.9،18،17،15،13،12

-الصحراء: 14،74.

-الونشريس: 80.

-أولاد نايل:36.

-باريس:24،28.

-بجاية:52،87.

-برج بوعريريج:87.

-بوفاريك:25.

-تاقدمنت:27.

-تلمسان:08،70.

-جبال البابور:82.

-جرجرة: 08.

-جزيرة كورسيكا:82.

-جيجل: 82.

-روسيا:17.

-سطيف:64،82.

-سعيدة:27.

-سيدي فرج:20.

-شرق مدينة الجزائر:08،15.

-شلف:40،80.

-شمال إفريقيا:18.

-فرجيوة:82،83.

-فرنسا:

17،18،19،21،23،24،25،26،29،34،43،56،62،69،72،77،80،85،88.

-قبيلة ولاد رشاش: 76،77.

-قسنطينة:08،09،10،68،70،73.

-كاليدونيا الجديدة:87،88.

-متيجة: 08،25،26،30،31.

-مدينة الجزائر: 08.

-مدينة ليون: 31،32.

-مدينة معسكر:27،43.

-مصر :18.

-منطقة زواغة: 82،83.

-ورقلة:83.

-وهران: 08،09،10،68.

البيبليوغرافيا

أولا: المصادر

-حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع،1982.

- صالح العنتري ، مجاعات قسنطينة ، تحقيق ، رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1974م.

- مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة ، تحقيق، محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1973م.

ثانيا: المراجع

-ألتر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط1، دار النهظة العربية للطباعة و النشر، ببيروت، 1989م.

-الأشرف مصطفى، الجزائر و الأمة و المجتمع، ترجمة حنيفي بن عيسى، مؤسسة الوطنية للكتاب، 1983م.

-بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، ط2، دار الغرب الإسلامي ، 1997م.

-بن أشنهو عبد اللطيف تكون التخلف في الجزائر، ترجمة: نخبة من الأساتذة راجعة عبد السلام شحاذة، حققه و أشرف عليه: محمد يحي ربيع، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979م.

-بطاش علي، لمحة من تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ و الثورة 1871م، دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007م.

-بقداش خديجة ، الحركة الوطنية التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع ، الجزائر.

-بلاح البشير ، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م) ،ج1، د م ن ت، الجزائر، 2006م.

-بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، ط2، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع، الجزائر، 1979م.

-بوعزيز يحي ، موضوعات و قضايا في تاريخ الجزائر و العرب ، ج1، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر ،2004م.

-بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين 19-20، دار البعث، الجزائر، 1980م.

-بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية ،د م ج ج، 1983م.

-بيرنار أندري و آخرون، الجزائر بين الماضي و الحاضر، ترجمة سطمبولي رابح و مصنف عاشر، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

- بن داهة عدة، الإستطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج1، ط خ ، ط خ ،2008.

- دوسقي ناهد إبراهيم ، دراسات في التاريخ الجزائري الحديث و المعاصر –الحركة الوطنية مابين الحربيين (1918-1938م) منشأ المعارف لنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001م.

- جلال يحي، السياسة الفرنسية بالجزائر 1830-1906م، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1991م.

-الجيلالي عبد الرحمن تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الثقافة ، ببيروت ، 1983م.

-الهندي محمود إحسان، الحوليات الجزائرية، العربي للنشر و التوزيع، دمشق، سوريا.

- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، 1992م.

- سعد الله أبو القاسم ،الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900م، ط1، ج1، دار النشر الإسلامي ببيروت، 2000م.

-الزبيري العربي، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط2،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1985م.

-السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

-تركي رابح ، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ،الجزائر، 2000.

-التميمي عبد الجليل، بحوث و وثائق في تاريخ المغاربي (1816م-1871م) الدار التونسية للنشر و التوزيع، تونس، 1972م.

-حميدي عمر باشا، نقل الملكية العقارية، دار هومة لطبع، الجزائر، 2003.

-خرفي علي، الجزائرو الأصالة الثورية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، د ت.

-سعيدوني ناصر الدين و أبوعبدلي المهدي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني) المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984م.

-سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات و أفاق ، ط1، دا النشر الإسلامي، ببيروتن 2006م.

-سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830م) ،ط2 ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986م.

-سعيدوني ناصر الدين، دراسات تارخية في الملكية و الوقف و الجباية ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،2001م .

-شارل روبار أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر،ج1، ترجمة عيسى عصفور، د ع ن ت، بيروت ، لبنان، 1982م.

-شريط عبد الله، مختصر تاريخ الجزائر، السياسي و الثقافي و الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

-عباد صالح، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900م) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

-عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1 ، بيروت ، 1983م.

-علوي عمار، الملكية و النظام العقاري في الجزائر، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ، 2004م.

-عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط2، دار ريحانة للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2002م.

-عميراوي حميدة، جوانب من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري، ط2، دار الهدى لطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ،1426هـ/2005م.

-فارج رشيد، المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء الاحتلال و أثر ذالك على المجتمع الجزائري ، م و م ، الجزائر، 2007م.

-فرحات عباس، حرب الجزائر و ثورتها ، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحاي ، مطبعة فضالة للنشر و التوزيع، المغرب، د ت.

-فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871م) منشورات برج باجي مختار الجزائر، 2006م.

-فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر في العهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين ، دار العلوم لنشر و التوزيع ، عنابة ، الجزائر، 2003م.

-قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث ، الجزائر ،1991م.

-ليون فليكس، الجزائر حتف الاستعمار ، ترجمة محمد العساني، ط2، مكتبة المعارف، 2000م.

-الميلي مبارك، تاريخ الجزائرفي القديم و الحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية ،الجزائر، دت.

-محياوي رحيم، دراسة مستقبلية للاستطان و التوطين الاستعماري الفرنسي في الجزائر و الحركة الوطنية الصهيونية في فلسطين، منشورات برج باجي مختار، الجزائر، 2006م.

-مياسي إبراهيم، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999.

-وشن مزيان، مجانة عاصمة إمارة المقرانيين ، دار الكتاب العربي، الجزائر،2005م.

المقالات و الملتقيات.

- بن دادود نصر الدين ،مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستطانية ، قسم التاريخ ، جامعة تلمسان ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830م -1962م ، الجزائر ، 2007م.

-بن داهة عدة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830م – 1873م، قسم التاريخ ، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي ، معسكر ، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر ، 1830م-1962منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007م.

- بوعزيز يحي ، سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر من خلال أقواله ورسائله 1852م/1870م ، مجلة الثقافة ، العدد 50، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1979م.

-سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 ،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954م، الجزائر.

-سلطاني شريف، أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، بحث تمهيدي معهد العلوم الاجتماعية قسنطينة، 1977-1978م.

-سلماني أحمد حسين، نزعة العقارية للجزائريين بين (1830-1870م) مجلة المصادر،ع06، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر،2006.

-محل العين جبائلي، طبيعة أراضي الملك و العرش، مجلة التاريخ، ع 21، المركز الوطني لدراسات التاريخية، الجزائر، 1986م.

-مغلي محمد البشيرالهاشمي ، التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي ، مجلة المصادر ، ع06، المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954م ، الجزائر ، 2000م .

-ملاخسو الطاهر: نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830م-1962م ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830م -1962م ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007م.

-رمضان بورغدة، مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري ابان الاحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن 19م ،مجلة البحوث والدراسات االانسانية ، ع 03، د م ج ، قسنطينة، 2008م.

- عاشور موسى ، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستلاء على الأوقاف ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م،ط خ ، الجزائر ، 2007م.

الرسائل الجامعية:

-دادة محمد، السياسة الإستطانية في الجزائر ، رسالة دكتراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران ، 2003-2002م.

- سيساوي أحمد، النظام الإداري ببايلك الشرق(1791-1830م) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة منتوري قسنطينة ، 1998-1999م.

-حيمر صالح، سياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930م) رسالة دكتوراه ، جامعة تبسة،2013م.

-شرايطية عيسى، الريف الجزائر في السينما الاستعمارية ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، الجزائر،1998-1999م.

-عمري الطاهر، دور المجتمع الجزائري في مقاومته للإستعمار (1830-1900م) ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة ، 1998-1999م.

-قدادرة عزواني شايب ، الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية (1914-1945م) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الإسكندرية ،1991م.

-قريشي محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ ح ع 2 إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبيرى(1945-1954م) مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002م.

مقدمة.....أ

الفصل التمهيدي: طبيعة الملكية في الجزائر أثناء العهد العثماني.....08

1-الملكية الخاصة 08

2-أراضي البايلك.....09

3-الأراضي المشاعة.....11

4-أراضي الوقف.....13

5-أراضي الموات.....14

الفصل الأول :الاستعمار الفرنسي للجزائر وبداية التحول في قوانين وتطبيقات الملكية العقارية 1830م/1873م.....20

1- الاحتلال الفرنسي للجزائر.....20

1-1-الأسباب السياسية.....20

1-2-الاسباب العسكرية.....20

1-3-الاسباب الدينية.....21

1-4-الاسباب الاقتصادية.....22

2-احتلال الجزائر 22

2- السياسة العقارية الفرنسية من 1830م-1848م.....23

1-مسألة الملكية خلال مرحلة الاحتلال الضعيف.....23

1-1-قرار 08 سبتمبر 1830م.....24

1-2-مرسوم 22 جويلية 1834م.....26

2-السياسة الفرنسية في مرحلة الاحتلال المحدود من 1834م/1840...28

2-1-قرار 27 ديسمبر 1836م.....28

2-2-قرار 01 سبتمبر 1840م (قانون الحجز).....29

3-مشروع الاحتلال الشامل أو الكلي والسياسة العقارية الفرنسية بالجزائر 1841م-1848م.....30

3-1- التشريعات.....30

أ-قرار 03/30 /1841م.....30

ب -مرسوم 01 اكتوبر 1844م(تنظيم المبادلات العقارية).....30

ج- مرسوم 31 اكتوبر 1845م.....32

د-مرسوم 21 جويلية 1846م (اثبات ملكية الأرض بواسطة سندات).....32

هـ-مرسوم 19 سبتمبر 1848م.....34

3-2- نظريات الاستلاء على الأرض 35

3 سياسة الجنرال بيجو.....36

3-1- التعريف بشخصية الجنرال بيجو 36

3-2- سياسة بيجو الاستيطانية.....36

3-3- أثار وانعكاسات سياسة الجنرال بيجو على المجتمع الجزائري.....39

4- السياسة العقارية 1851م/1873م.....41

4-1-قانون 16 جوان 1851م وسياسة الحصر.....41

أ- قانون 16 جوان 1851م.....41

ب- سياسة الحصر 45

4-2-السياسة العقارية 1860م/1873م. 46

أ- القرار المشيخي.....46

ب- قرار سيناتوس كونسولة وتطبيقاته.....48

ج-قانون وارني 1873م(فرنسة المبادلات العقارية).....50

الفصل الثاني: أثر التشريعات العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري وموقف الجزائريين منها 56

1- أثرها على الاقتصاد التقليدي الاهلي.....56

1-دخول الاقتصاد النقدي.....56

2-بداية التعامل الربوي و اثره.....57

3-المجاعات.....59

2- النتائج الاجتماعية و الثقافية على المجتمع الجزائري.....69

1-تأثر الحياة الثقافية للمجتمع الجزائري.....69

2-تحول نمط الحياة التقليدية(البدو).....71

3-تفتيت البنى الاجتماعية التقليدية.....73

4- الهجرة..... 76

3- ردود الافعال الجزائرية (المقاومة).....77

1- ثورة سكان البابور 1864م.....77
2- ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864م/1869م.....79
3- ثورة المقراني 1871م.....80
الخاتمة 85
الملاحق.....88
فهرس الاعلام.....92
فهرس الاماكن 94
الببليوغرافيا.....97
فهرس المحتويات.....105